إضافة
إلى
تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الثالثة والأربعون

الملحق رقم ١٢ ألف (A/43/12/Add.1)

الأمم المتحدة

إضافة
إلى
تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الثالثة والأربعون

الملحق رقم ١٢ ألف (A/43/12/Add.1)

الأمم المتحدة

نيويورك ، ١٩٨٨

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام . ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة الى إحدى وثائق الأمم المتحدة .

وقد صدر تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بوصفه من : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والاربعون ، الملحق رقم (A/43/12) .

[الاصل : بالانكليزية]
[٢٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨]

تقرير اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين عن أعمال دورتها التاسعة والثلاثين

(جنيف ، ٣ الى ١٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨)

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١ -١٨	٣
ألف - انتخاب أعضاء المكتب	٥	٤
باء - التمثيل في اللجنة	٦ -١١	٤
جيم - اقرار جدول الاعمال والمسائل التنظيمية الاخرى	١٢-١٤	٧
دال - البيان الافتتاحي الذي أدلى به رئيس اللجنة التنفيذية	١٥-١٨	٨
ثانيا - المناقشة العامة (البنود ٤ - ١١)	١٩-٣١	١٠
ثالثا - مقررات اللجنة واستنتاجاتها	٣٢-٣٥	١٠
ألف - استنتاجات عامة بشأن الحماية الدولية	٣٢	١٠
باء - تعزيز ونشر قانون اللاجئين	٣٣	١٢
جيم - التضامن الدولي وحماية اللاجئين	٣٤	١٣
دال - المسافرون المختبئون الذين يلتمسون اللجوء	٣٥	١٤
هاء - اللاجئات	٣٦	١٥
واو - المؤتمر الدولي المعني بلاجئي الهند الصينية ...	٣٧	١٧
زاي - المؤتمر الدولي المعني بلاجئي أمريكا الوسطى ...	٣٨	١٧
حاء - استنتاجات بشأن اعلان وخطة عمل أوسلو المتعلقين بمحنة اللاجئين والعائدين والمشردين في الجنوب الافريقي	٣٩	١٩
طاء - استنتاجات ومقررات بشأن أنشطة المساعدة	٣٠	١٩
ياء - مقررات واستنتاجات بشأن دور مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في تشجيع الحلول الدائمة	٣١	٢٢
كاف - استنتاجات وقرارات بشأن المعونة المقدمة للاجئين والتنمية	٣٢	٢٢

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
لام - مقررات بشأن المسائل الادارية والمالية	٣٣	٣٦
ميم - مقررات بشأن تقرير اللجنة التنفيذية ومحاضرها الموجزة	٣٤	٣٤
نون - مقرر بشأن اشتراك وفود المراقبين الحكوميين في اللجنة التنفيذية	٣٥	٣٤
سين - اعلانات تفسيرية أو تحفظات تتصل باستنتاجات اللجنة ومقرراتها	٣٦	٣٥

المرفقات

الاول - البيان الافتتاحي الذي أدلى به مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أمام اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي في دورتها التاسعة والثلاثين المعقودة في ٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ ..... ٣٧

الثاني - جدول الأعمال المؤقت للدورة الأربعين ٥٤

الثالث - مشاركة وفود المراقبين الحكوميين في اللجنتين الفرعيتين الجامعتين المعنيتين بالحماية الدولية وبالمسائل الادارية والمالية وكذلك في الدورات غير الرسمية للجنة التنفيذية خلال عام ١٩٨٩ ..... ٥٦

تقرير اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين عن أعمال دورتها التاسعة والثلاثين*

(جنيف ، ٣ - ١٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨)

أولا - مقدمة

١ - عقدت اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي دورتها التاسعة والثلاثين بقصر الامم ، في جنيف ، في الفترة من ٣ الى ١٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ . وافتتح الدورة الرئيس الخارج ، صاحب السعادة السيد ر . هـ . روبرتسون ، ممثل استراليا .

٢ - وأكد السفير روبرتسون في بيانه الافتتاحي على ما حدث خلال العام المنصرم من تطورات عديدة متعلقة باللاجئين . وأشار الى الحالة في افريقيا حيث أضيف الى عدد اللاجئين الضخم عدد آخر يبلغ ٨٠٠ ٠٠٠ لاجئ جديد ، والى الاستعدادات الخاصة بعودة اللاجئين الافغان الى وطنهم ، والى منطقة الهند الصينية حيث توجد امكانات لحلول جديدة وشاملة ، والى الاعمال التحضيرية الخاصة بعقد مؤتمر عن لاجئي أمريكا الوسطى ، وأخيرا الى أوروبا وأمريكا الشمالية حيث يستمر السعي الى ايجاد حلول عملية .

٣ - وأكد الرئيس الخارج أيضا على أن المجتمع الدولي ليس أمامه أي بديل انساني آخر سوى أن يواجه الأوضاع الجديدة والطويلة الأجل بالقدرة على التخيل والمثابرة ؛ وأضاف أنه ينبغي ألا تكون لدى البلدان التي توجد فيها أعداد كبيرة من اللاجئين منذ وقت طويل أسباب تجعلها تخشى من أن الاهتمام الدولي بالأوضاع الجديدة سيكون على حسابها . وقال أيضا انه يتعين على الحكومات أن تكون مستعدة لأن تواجه لا آثار تدفقات اللاجئين فحسب وانما أيضا أسباب هذه التدفقات . واستطرد الرئيس الخارج في بيانه فأشار الى الحاجة الى أن يكفل المجتمع الدولي دعم ولاية مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في مجال الحماية الدولية دون خشية وتعزيزها تعزيزا فعليا .

---

* سبق اصداره تحت الرمز A/AC.96/721 .

٤ - وأعرب عن تأييده لما قام به المكتب من اصلاحات وتحسينات في مجالات البرامج والادارة المالية والادارة العامة . وقال ان هذه التغييرات تتطلب عنصر مرونة لاتاحة الفرصة للمفوضية كي تواجه الطوارئ بفعالية . وأضاف ان حالات الطوارئ التي حدثت مؤخرا أسفرت عن زيادة المتطلبات المالية لعام ١٩٨٨ مما يستدعي المزيد من الترشيد وتحسين ترتيب الأولويات . وأشار في ختام بيانه الى أن الاستجابة الفعالة لمشاكل اللاجئين في العالم تتوقف على سلسلة من العلاقات الجذرية : بين المفوض السامي والعاملين معه ، وبين المكتب واللجنة التنفيذية ، وبين المكتب وشركائه المنفذين والمنظمات الدولية . وثمة تطورات ايجابية واضحة في كل هذه العلاقات .

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

٥ - بموجب المادة ١٠ من النظام الداخلي ، انتخبت اللجنة بالتزكية أعضاء المكتب التالية أسماؤهم :

الرئيس : السيد أمير حبيب جمال (جمهورية تنزانيا المتحدة)

نائب الرئيس : السيد فريدو دانينبرينغ (جمهورية المانيا الاتحادية)

المقررة : السيدة ماريليا ساردنبرغ زيلنر غونسالفس (البرازيل)

باء - التمثيل في اللجنة

٦ - فيما يلي أعضاء اللجنة الذين مثلوا في الدورة :

الأرجنتين
استراليا
اسرائيل
المانيا (جمهورية - الاتحادية)
أوغندا
ايران (جمهورية - الاسلامية)
ايطاليا
باكستان
البرازيل
بلجيكا
تايلند
تركيا
تونس
الجزائر
جمهورية تنزانيا المتحدة
الدانمرك
زائير
السودان
السويد
سويسرا
الصومال
الصين

فرنسا
فنزويلا
فنلندا
الكرسي الرسولي
كندا
كولومبيا
لبنان
ليسوتو
مدغشقر
المغرب
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
النرويج
النمسا
نيجيريا
نيكاراغوا
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
يوغوسلافيا
اليونان

٧ - ومثلت حكومات الدول التالية بمراقبين :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
اثيوبيا
الاردن
اسبانيا
أفغانستان
اندونيسيا
انغولا
أوروغواي
ايرلندا

البحرين
البرتغال
بروني دار السلام
بلغاريا
بنغلاديش
بوتان
بوتسوانا
بوروندي
بوليفيا

بيرو
جامايكا
الجماهيرية العربية الليبية
الجمهورية العربية السورية
جيبوتي
رومانيا
زمبابوي
سري لانكا
السفادور
سنغافورة
السنغال
سوازيلند
شيلي
العراق
غابون
غانا
غواتيمالا
الفلبين
فييت نام
قبرص
الكاميرون
كمبوتشيا الديمقراطية
كوبا
كوت ديفوار
كوستاريكا
الكويت
كينيا
ماليزيا
مصر
المكسيك
ملاوي
المملكة العربية السعودية
موزامبيق
نيوزيلندا
الهند
هندوراس
هنغاريا
اليمن
اليمن الديمقراطية

كما مثلت جماعة فرسان مالطة بمراقب .

٨ - وقد مثلت منظومة الامم المتحدة على النحو التالي : مفوضية الامم المتحدة لناميبيا ، منسق برامج الامم المتحدة بشأن مساعدة افغانستان ، برنامج الامم المتحدة الانمائي ، وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى (الاونروا) ، معهد الامم المتحدة لبحوث التنمية الصناعية ، برنامج الاغذية العالمي ، منظمة العمل الدولية ، منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، منظمة الصحة العالمية .

٩ - وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة بمراقبين : اللجنة الحكومية الدولية للهجرة ، لجنة الاتحادات الاوروبية ، جامعة الدول العربية ، منظمة الوحدة الافريقية ، البنك الاسلامي للتنمية .

١٠ - ومثل نحو ٦٠ منظمة غير حكومية بمراقبين ، ومن بينها لجنة الصليب الاحمر الدولية ، ورابطة جمعيات الصليب الاحمر والهلال الاحمر ، والمجلس الدولي للوكالات الطوعية .

١١ - ومثل أيضا في الدورة كل من المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا ، والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) .

جيم - اقرار جدول الاعمال والمسائل التنظيمية الاخرى

١٣ - اعتمدت اللجنة التنفيذية باتفاق الآراء جدول الاعمال التالي (A/AC.96/706) :

١ - افتتاح الدورة .

٢ - انتخاب أعضاء المكتب .

٣ - اقرار جدول الاعمال والمسائل التنظيمية الاخرى .

٤ - المناقشة العامة .

٥ - الحماية الدولية .

٦ - استعراض التطورات في أنشطة مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين المتصلة بما يلي :

(أ) المساعدة ؛

(ب) الحلول الدائمة ؛

(ج) المعونة المقدمة الى اللاجئين والتنمية .

٧ - استعراض برامج مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين الممولة من صناديق التبرعات في ١٩٨٧ - ١٩٨٨ واعتماد ميزانية عام ١٩٨٨ المنقحة والبرامج والميزانية المقترحة لعام ١٩٨٩ .

٨ - المسائل الادارية والمالية :

(أ) حالة المساهمات والاحتياجات المالية الاجمالية لعامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ ؛

(ب) الادارة والتنظيم ؛

٩ - النظر في جدول الاعمال المؤقت للدورة الاربعين للجنة التنفيذية .

١٠ - أية مسائل أخرى .

١١ - اعتماد مشروع تقرير الدورة التاسعة والثلاثين .

١٣ - ونظرت اللجنة في الوثيقة A/AC.96/711 (تقرير اللجنة التنفيذية ومحاضرها الموجزة) وقررت أن تعتمد باتفاق الآراء المقترحات الواردة فيها . وبعد ذلك ، وافقت اللجنة على تعديل للمادة ٣١ من النظام الداخلي (A/AC.96/XXXIX/CRP.5) ، بهدف إعمال نص الفقرة (٣) من الوثيقة A/AC.96/711 .

١٤ - ونظرت اللجنة أيضا في الوثيقة A/AC.96/710 (تقرير الفريق العامل المعني بمسألة مشاركة المراقبين في اللجنة التنفيذية) وقررت أن تعتمد باتفاق الآراء المقترحات الواردة فيها . ثم أعلن الرئيس فتح قائمة الطلبات أمام المراقبين من الوفود الحكومية لحضور جلسات اللجان الفرعية والاجتماعات غير الرسمية خلال عام ١٩٨٩ .

دال - البيان الافتتاحي الذي أدلى به رئيس اللجنة التنفيذية

١٥ - أعرب الرئيس المنتخب ، صاحب السعادة السيد أمير حبيب جمال ، ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة ، في بيانه الافتتاحي عن امتنانه لانتخابه رئيسا للدورة التاسعة

والثلاثين . وأضاف أن هذا الشرف يعتبر تقديرا لاسهامات بلده في التخفيف من أزمة اللاجئين . وقال ان ما يشهده من مظاهر التضامن الدولي ، المتجسدة في المفوضية ، أمر مشجع . وأكد أيضا على المسائل الوارد بيانها فيما يلي ، باعتبارها مسائل جوهرية في أعمال المفوضية : سرعة الاغاثة ، وتأمين الحماية الاكيدة ، وتعزيز الاعتماد على الذات ، وديمومة الحلول . وأكد الرئيس بوجه خاص على حاجة اللاجئ الى التدريب والى الاعتماد على قدراته وكفاءاته الذاتية .

١٦ - وأعرب الرئيس عن تقديره للمفوض السامي لاضطلاعه بهذه المهام ذات الشأن ، وأكد على أن من واجب اللجنة التنفيذية أن تساعد المفوض السامي على الاضطلاع بهذه المهام . وتشمل هذه المساعدة حشد الموارد اللازمة من خلال الجهود الناجحة لجمع الأموال . وأضاف أنه ينبغي دائما اعطاء الدليل على سلامة الادارة واستخدام الأموال ، كما ينبغي أن تشترك بلدان اللجوء اشتراكا كاملا في برنامج الاغاثة في مجمله .

١٧ - وقال الرئيس ان اللاجئين ، على الرغم من أقصى الجهود التي يبذلها كل فرد ، سيبقون بيننا في المستقبل القريب . وسيقتضي ذلك مواصلة تقاسم الاعباء على الصعيد الدولي ، وهو أمر يشكل ، وفق التحليل النهائي ، قضية أخلاقية . وأكد على أن التأثير الأول والرئيسي لوجود اللاجئين يقع على البلدان الفقيرة التي ليست قادرة على مواجهة الاحتياجات الاساسية لسكانها أنفسهم وأضاف الرئيس أنه ، على الرغم من الاسباب الجذرية ، ثمة حقيقة مؤداها أن العديد من البشر يحتاج الى خدمات فورية وملائمة .

١٨ - واختتم الرئيس بيانه بالاعراب عن ارتياحه لكون صندوق الاحتياطي المتجدد الموارد قد بلغ نحو ١٠ في المائة من البرنامج السنوي للمكتب . وأضاف أنه يوجد ، في هذه الحالة ، سبب قوي لأن تقدم البلدان الصناعية مزيدا من الخدمات . وأعرب الرئيس عن اعتقاده بأن سخاء هذه البلدان سيستمر وأن الموارد التي تتاح للاجئين ، مقارنة بغيرها من أوجه الانفاق العالمي غير المثمرة ، هي أقل ما يمكن أن تقدمه البشرية لنفسها .

ثانيا - المناقشة العامة
(البنـــود ٤ - ١١)

١٩ - يرد نص البيان الافتتاحي الذي أدلى به المفوض السامي أمام اللجنة التنفيذية في مرفق التقرير الحالي .

٢٠ - وعملا بمقرر اللجنة التنفيذية المؤرخ في ٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ باعتماد شكل جديد لتقريرها ، يرد النص الكامل لمناقشات اللجنة بشأن هذه البنود في المحاضر الموجزة للدورة (A/AC.96/SR.425-436) .

٢١ - وفي إطار البند ١٠ ، أعلن الرئيس أن المشاورات بشأن مشروع الاستنتاجات حول التحركات غير المنتظمة تحرز تقدما بين الوفود المعنية ، ولكن لم يتم بعد التوصل الى اتفاق الآراء . وأضاف أن المشاورات ستستمر للتوصل الى اتفاق ، إن أمكن ، في الدورة الاربعين للجنة التنفيذية ، على أن يؤخذ في الاعتبار مشروع النص المعدّ في عام ١٩٨٥ حول هذا الموضوع .

ثالثا - مقررات اللجنة واستنتاجاتها

ألف - استنتاجات عامة بشأن الحماية الدولية

٢٢ - إن اللجنة التنفيذية :

(أ) تكرر التأكيد على الطابع الاساسي والاهمية الرئيسية لمسؤوليات المفوض السامي في مجال الحماية ؛

(ب) تلاحظ العلاقة المباشرة بين الوفاء بمعايير حقوق الانسان وتحركات اللاجئين ومشاكل الحماية ؛

(ج) تؤكد على وجوب أن تواصل الدول ، في معاملتها للاجئين ، الاسترشاد بالقانون الدولي وبمبادئ وممارسات القانون الانساني مع مراعاة البعد الاخلاقي لتوفير الحماية للاجئين ؛

(د) تؤكد على الاهمية الجذرية للتصدي للاسباب الكامنة وراء تحركات اللاجئين ، لا لتفادي تدفقات جديدة من اللاجئين فحسب وإنما أيضا لتسهيل حل المشاكل القائمة ؛

(هـ) تلاحظ الرابطة الوثيقة بين الحماية الدولية للاجئين والحلول الدائمة ، وتناشد المفوض السامي أن يواصل بذل جهوده لتوفير الحماية الدولية من خلال العودة الطوعية الى الوطن ، والادماج في المجتمع المحلي في بلدان اللجوء الاول أو اعادة التوطين في بلدان ثالثة ؛

(و) تعرب عن قلقها ازاء انعدام الحماية الدولية الكافية لمختلف مجموعات اللاجئين في أنحاء متنوعة في العالم ، بما في ذلك عدد كبير من الفلسطينيين وتعرب عن أملها في أن تستمر الجهود داخل منظومة الامم المتحدة لتلبية احتياجاتهم من الحماية ؛

(ز) تعيد الى الاذهان استنتاجيها رقم ٦ (د ـ ٣٨) ورقم ٧ (د - ٣٨) بشأن عدم الإبعاد والطرد ، وتعرب عن قلقها العميق لأن عددا من الدول ينتهك ، في كثير من الاحيان ، المبادئ الاساسية التي تحظر الطرد والإبعاد ، وتناشد جميع الدول أن تتقيد بالتزاماتها الدولية بهذا الصدد وأن توقف هذه الممارسات على الفور ؛

(ح) تعيد التأكيد ، في سياق الانتهاكات المتواصلة لحقوق وأمن اللاجئين وطالبي اللجوء في مناطق مختلفة في العالم ، على استنتاجها رقم ٤٨ (د - ٣٨) المعتمد في الدورة الثامنة والثلاثين للجنة التنفيذية ؛

(ط) تناشد الدول والمفوض السامي والاطراف الاخرى المعنية اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان حماية اللاجئين من الاحتجاز التعسفي والعنف ؛

(ي) تقر بأن تعزيز الحقوق الاساسية الاقتصادية والاجتماعية ، بما في ذلك العمل بأجر ، أمر ضروري لتحقيق الاكتفاء الذاتي والامن العائلي للاجئين وأمر حيوي لعملية استعادة كرامة الانسان والعثور على حلول دائمة لمشاكل اللاجئين ؛

(ك) تشجع جميع الدول التي تستضيف اللاجئين على أن تنظر في السبل الممكنة التي تيسر عمل اللاجئين فيها وأن تدرس قوانينها وممارساتها على نحو يحدد ويزيل ، إن أمكن ، العقبات القائمة أمام عمل اللاجئين ؛

(ل) تلاحظ العلاقة الوثيقة بين مشاكل اللاجئين ومشاكل الاشخاص عديمي الجنسية ، وتدعو الدول الى أن تنشط في استكشاف وتعزيز التدابير المواتية للاشخاص عديمي الجنسية ، بما في ذلك الانضمام الى اتفاقية عام ١٩٥٤ بشأن مركز الاشخاص عديمي الجنسية[١] واتفاقية عام ١٩٦١ بشأن الحد من حالات انعدام الجنسية[٢] ، وكذلك اعتماد قوانين لحماية الحقوق الاساسية للاشخاص عديمي الجنسية والقضاء على أسباب انعدام الجنسية ؛

(م) تؤكد على الحاجة ، في سياق تحسين الحماية العامة للاجئين ، الى زيادة وعي الجماهير وأنشطة الاعلام مع مراعاة الاحتياجات الخاصة لكل بلد معني والاسهام القيّم الذي تستطيع أن تقدمه المنظمات غير الحكومية في هذا المجال وغيره من مجالات حماية اللاجئين ؛

(ن) تحيط علما ، مع القلق ، بالظاهرة المتنامية والمتمثلة في قيام اللاجئين وطالبي اللجوء ، بعد أن وجدوا الحماية في بلد من البلدان ، بالانتقال بشكل غير منتظم الى بلد آخر ؛ وتناشد المفوض السامي أن ينفذ الفقرة (ي) من الاستنتاج ٣٦ (د - ٣٦) .

باء - تعزيز ونشر قانون اللاجئين

٣٣ - إن اللجنة التنفيذية ،

إذ تعيد التأكيد على أن تعزيز ونشر قانون اللاجئين هما إحدى المسؤوليات الاساسية لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وهما مرتبطان ارتباطا مباشرا بالحماية الدولية الفعالة للاجئين ؛

وإذ تعيد الى الاذهان الاستنتاج رقم ٤٢ (د - ٣٧) بشأن الانضمام الى الصكوك الدولية وإعمالها ، والاستنتاج رقم ٤٣ (د - ٣٧) الذي يمثل إعلان جنيف عن اتفاقية الامم المتحدة لعام ١٩٥١[٣] المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧[٤] ، المعتمد في دورتها السابعة والثلاثين ؛

١ - تكرر التأكيد على الحاجة الى التشجيع على تعميق معرفة وفهم مبادئ قانون اللاجئين وتوفير الحماية لهم ، وعلى الحاجة الى تكثيف المفوضية للانشطة في مجال تعزيز ونشر قانون اللاجئين شريطة توافر الموارد الكافية لهذا الغرض ، مع التعاون النشط والدعم من جانب الدول ؛

٣ - تناشد جميع الدول التي لم تنضم بعد الى اتفاقية الامم المتحدة لعام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ المتعلق بمركز اللاجئين وكذلك ، اذا كانت تنطبق عليها ، الى اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية لعام ١٩٦٩ التي تنظم جوانب محددة من جوانب مشاكل اللاجئين في افريقيا(٥) ، أن تفعل ذلك ، بغية ضمان أوسع تطبيق ممكن للمبادئ الاساسية لقانون اللاجئين ؛

٣ - ترحب بالمبادرات المتنوعة التي اتخذها المفوض السامي فيما يتعلق بنشر قانون اللاجئين ، بما في ذلك النشر عن طريق المطبوعات وخدمات المعلومات المختلفة التي عرضها مركز الوثائق المتعلقة باللاجئين ، وعن طريق التعاون مع المنظمات غير الحكومية التي تضطلع بدور لا غنى عنه في تعزيز قانون اللاجئين ؛

٤ - تبرز الحاجة الى تطوير التطبيقات العملية لقانون اللاجئين والمبادئ المتعلقة بهم ، وأهمية الدورات التدريبية في مجال قانون اللاجئين وتوفير الحماية لهم ، التي تنظمها أو تسهلها المفوضية من أجل المسؤولين الحكوميين وغيرهم من المسؤولين المعنيين بأنشطة اللاجئين ، وتحث الدول على أن تشرع في تنظيم وتنفيذ هذه الدورات وأن تتعاون في تنظيمها ، وأن تنفذ أنشطة ترويجية مماثلة تستفيد منها مجموعات مستهدفة أخرى ؛

٥ - تطلب من المفوضية أن تقدم الى اللجنة التنفيذية معلومات عن أنشطة ترويجية محددة على الصعيد العالمي ، بما في ذلك الآثار المالية المترتبة عليها على أساس اقليمي .

جيم - التضامن الدولي وحماية اللاجئين

٣٤ - إن اللجنة التنفيذية ،

إذ تعرب عن قلقها العميق بشأن خطورة وتعقد مشاكل اللاجئين في جميع أرجاء العالم ، وما يقترن بها من انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان وما تسببه من تفكك وأسى لملايين الافراد المعنيين ؛

وإذ تؤكد من جديد أن مشاكل اللاجئين موضع اهتمام المجتمع الدولي وأن حلّها يتوقف على ارادة الدول وقدرتها على الاستجابة بتضافر وإخلاص وبروح الانسانية الحقة والتضامن الدولي ؛

وإذ تلاحظ أن على الدول التزامات أو مسؤوليات بمنح الحماية والمستوى الاساسي من المعاملة للاجئين ، وأن يتم ذلك بحسن نية ؛

وإذ تلاحظ أيضا أن مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين قد أنشئت في سياق الحاجة العاجلة الى توفير الحماية للاجئين وأن هذه المهمة المتعلقة بالحماية هي المهمة الوحيدة التي تضفي على المفوضية طابعها الخاص ؛

١ - تؤكد على أن الدول ، التي حددت دور الحماية الذي تضطلع به المفوضية ، تتحمل مسؤولية التعاون معها في تنفيذ ولايتها على أساس المبادئ الانسانية الجوهرية التي تشكل دوافع عملها ؛

٢ - تلاحظ أن الدول والمفوضية تشترك في مسعى واحد لالتماس حلول لمشاكل اللاجئين ولتوفير الحماية الدولية لحقوق اللاجئين الاساسية ؛

٣ - تؤكد على أن لمبدأ التضامن الدولي دورا أساسيا في التشجيع على اتباع نهج انساني تجاه منح اللجوء وفي التنفيذ الفعال للحماية الدولية بوجه عام ؛

٤ - تذكّر بأن احترام المبادئ الانسانية الأساسية هو ، في جميع الاحوال ، التزام على كل أعضاء المجتمع الدولي ، علما بأن لمبدأ التضامن الدولي أهمية قصوى بالنسبة لإعمال هذه المبادئ بشكل مرض ؛

٥ - تدعو جميع الدول الى أن تواصل بفعالية دعم وظائف الحماية التي يضطلع بها المفوض السامي ، وذلك من خلال جميع السبل الممكنة ، الثنائية والمتعددة الأطراف على حد سواء ، والى أن تضطلع بمسؤولياتها الانسانية تجاه اللاجئين بما في ذلك ، بوجه خاص ، الحفاظ على الحق في السعي الى اللجوء ، هربا من الاضطهاد ، والحصول عليه وضمان الاحترام الكامل لمبدأ عدم الإبعاد .

دال - المسافرون المختبئون الذين يلتمسون اللجوء

٣٥ - إن اللجنة التنفيذية ،

إذ تقر بأن المسافرين المختبئين الذين يلتمسون اللجوء غالبا ما يجدون أنفسهم في وضع ضعيف بوجه خاص ويحتاجون الى الحماية الدولية والحلول الدائمة ،

وإذ تذكّر باستنتاجها رقم ١٥ (د - ٣٠) المتعلق باللاجئين الذين لم يوفقوا الى بلد للّجوء ، والمعتمد في الدورة الثلاثين للجنة التنفيذية ،

وإذ تؤكد من جديد على ضرورة ايلاء الاهتمام الملائم الى احتياجات المسافرين المختبئين الذين يلتمسون اللجوء ، بما في ذلك ترتيبات نزولهم الى الميناء وتحديد مركزهم كلاجئين وتوفير حل دائم لهم ، كلما اقتضت الضرورة ذلك ،

وإذ تلاحظ أنه لا توجد في الوقت الحاضر قواعد عامة معترف بها دوليا تتناول على وجه التحديد مسألة المسافرين المختبئين الذين يلتمسون اللجوء ، واذ تقر في الوقت نفسه بأنه ينبغي أن يحظى ملتمسو اللجوء بالاعتبار الخاص الذي تقتضيه حالتهم ،

توصي بأن تراعي الدول والمفوضية المبادئ التوجيهية التالية عند تعاملها مع حالات محددة من المسافرين المختبئين الذين يلتمسون اللجوء :

١ - يتعين توفير الحماية للمسافرين المختبئين الذين يلتمسون اللجوء من العودة الجبرية الى بلد منشئهم ، شأنهم شأن غيرهم من ملتمسي اللجوء ؛

٢ - ينبغي ، كلما أمكن ذلك ودون المساس بأي مسؤولية من مسؤوليات دولة العلم ، السماح للمسافرين المختبئين الذين يلتمسون اللجوء بالنزول الى أول ميناء توقف ، ومنحهم فرصة لتحدد السلطات مركزهم كلاجئين ، شريطة ألاّ ينطوي ذلك بالضرورة على حل دائم في بلد ميناء النزول ؛

٣ - يطلب عادة من المفوضية أن تساعد في ايجاد حل دائم للذين يتضح أنهم لاجئون ، وذلك استنادا الى جميع الجوانب ذات الصلة بالحالة .

هاء - اللاجئات

٢٦ - إن اللجنة التنفيذية ،

تعرب عن تقديرها للمذكرة المتعلقة باللاجئات (A/AC.96/XXXIX/CRP.1) ، ولا سيّما ماورد فيها من تأكيد على ترابط مشاكل اللاجئات واحتياجاتهم الخاصة من حيث المساعدة ، والحماية والحلول الدائمة ؛

وتقر بأن هناك فيما يتعلق بالحماية الدولية ، حالات تواجه فيها اللاجئات مخاطر معينة ولا سيّما المخاطر التي تهدد سلامتهن البدنية واستغلالهن جنسيا ؛

وتطالب بتعزيز التدابير الوقائية التي شرع فيها المكتب والوكالات المعنية لتعزيز الأمن الشخصي للاجئات ؛

وتناشد الحكومات المضيفة تعزيز دعمها لأنشطة المكتب من مجال الحماية في جوانبها المتعلقة بالنساء ، وتناشد حكومات معينة تأييد البرنامج الخاص لاعادة توطين النساء المعرّضات للخطر ؛

وتؤيد اعتراف المفوض السامي بأن اللاجئات يمثلن قوة اقتصادية حيوية وبوجود حاجة الى تعزيز مشاركتهن كمساهمات ومستفيدات في تخطيط برامج الحماية والمساعدة ؛

وتطلب من المفوض السامي العمل بمزيد من التدابير الفعالة بغية ادماج قضايا المرأة في اطار دورة تخطيط البرامج في جميع المراحل ولا سيما ما يلي : مبادئ توجيهية تتعلق بالقوائم المرجعية داخل القطاع التقني ، قضايا خاصة بالمرأة في الفصول القطرية الخاصة باللجنة التنفيذية ، الاشارة اليها بالتفصيل في دليل برامج المفوضية ؛ وتطلب أيضا أن تتضمن جميع وثائق المشاريع المعروضة لأغراض التمويل فقرة عن تأثير التمويل على مشاكل اللاجئات واحتياجاتهن الخاصة ، وأن تشير التقارير الدورية الوصفية الى هذا الجانب أيضا ؛

وتؤكد على الحاجة المستمرة لانشاء لجنة توجيهية عالية المستوى ونشطة ، لتنسيق وادماج واستعراض العملية في جميع ادارات المفوضية .

وتحث المفوض السامي على أن يستكشف الخبرة التي اكتسبتها منظمات أخرى بالأمم المتحدة ومجتمع المانحين والمنظمات غير الحكومية وأن ينتفع بها وأن يكيّف هذه المعلومات مع التوجهات المحددة للمفوضية ؛

وتشجع المفوض السامي فيما يقوم به من أنشطة في مجال الاعلام العام بشأن اللاجئات وتناشده أن يوسع هذا المجال في المستقبل ؛

وتشجع المفوض السامي على استحداث وحدات تدريب لتقديمها الى موظفي المفوضية والشركاء التنفيذيين لزيادة ادراكهم للاحتياجات الخاصة للاجئات وللسبل العملية لمواجهة هذه الاحتياجات ؛

وتطلب من المفوض السامي أن يقدم إلى الدورة الاربعين للجنة التنفيذية تقريرا مرحليا تفصيليا عن تنفيذ سياسات المكتب وبرامجه الخاصة باللاجئات ، بما في ذلك تقييم فعالية المبادئ التوجيهية الداخلية للمفوضية فيما يتعلق بالحماية الدولية للاجئات ؛

وتناشد البلدان المضيفة ومجتمع المانحين والمنظمات غير الحكومية تقديم الدعم الفعال إلى المفوض السامي لتنفيذ هذا البرنامج .

واو - المؤتمر الدولي المعني بلاجئي
الهند الصينية

٣٧ - إن اللجنة التنفيذية ،

١ - ترحب باقتراح عقد مؤتمر دولي يعنى بلاجئي الهند الصينية لالتماس حلول شاملة ودائمة للتدفق المتواصل للاجئين ومن يلتمسون المأوى ؛

٢ - تطلب إلى المجتمع الدولي والامم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية تقديم الدعم الكامل للاعمال التحضيرية ولتنظيم هذا المؤتمر كيما يمكن التوصل إلى اتفاق في الآراء حول أهداف المؤتمر مثل الحفاظ على اللجوء الاول وتحديد مركز اللاجئ والحفاظ على مستويات ملائمة لإعادة التوطين والعودة إلى الوطن والمغادرة المنظمة ومراقبة المغادرة غير القانونية ، وغير ذلك من القضايا ذات الاهمية للاطراف المعنية .

زاي - المؤتمر الدولي المعني بلاجئي
أمريكا الوسطى

٣٨ - إن اللجنة التنفيذية ،

إذ تشير إلى المقرر الذي اتخذته اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي في دورتها الثامنة والثلاثين "لاجئو أمريكا الوسطى و 'إجراءات لإقامة سلم ثابت ودائم في أمريكا الوسطى'" ، والذي أعربت فيه عن قلقها بشأن مشكلة اللاجئين في أمريكا الوسطى وأكدت فيه على أهمية عقد مؤتمر بشأن هذا الموضوع كمساهمة في إقرار السلم في المنطقة ؛

وإذ تأخذ في اعتبارها الأولوية العليا التي أولتها الجمعية العامة للأمم المتحدة لمشكلة اللاجئين والعائدين والنازحين في هذا الجزء من العالم في قرارها ١١٠/٤٢ المعنون "تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أمريكا الوسطى" ؛

١ - تكرر الإعراب عن اهتمامها بضرورة تناول مشكلة لاجئي أمريكا الوسطى ، الذين وجدوا أساسا ملجأ في بلدان أمريكا الوسطى والمكسيك ، عن طريق تدابير تساهم في البحث عن حلول تفيد اللاجئين ومجتمعات اللجوء والأصل ؛

٢ - ترحب بالمقرر الذي اتخذته حكومات غواتيمالا والسلفادور وكوستاريكا والمكسيك ونيكاراغوا وهندوراس في الاجتماع الذي عقد في سان سلفادور ، السلفادور ، في ٨ و ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ بعقد مؤتمر دولي بشأن لاجئي أمريكا الوسطى في مدينة غواتيمالا في أيار/مايو ١٩٨٩ ؛

٣ - تؤكد أهمية المقررات التي اتخذت في هذا الاجتماع ، وبوجه خاص الالتزام الرسمي الذي تعهدت به هذه البلدان في البيان الإنساني لسان سلفادور بمباشرة الأعمال التحضيرية لهذا المؤتمر والمؤتمر نفسه على أساس إنساني ولا سياسي محض ؛

٤ - تحث المجتمع الدولي ، والأمم المتحدة ، والمنظمات الحكومية الدولية العالمية والإقليمية ، والمنظمات غير الحكومية على تقديم كل تعاون لازم للمؤتمر لتمكينه من بلوغ أهدافه ؛

٥ - تعرب عن ثقتها في أن يجد المؤتمر حلا لمشكلة اللاجئين والعائدين والمشردين في أمريكا الوسطى ، مع إيلاء الاهتمام اللازم لمتطلبات التنمية في المناطق والبلدان المتأثرة مباشرة بوجود أعداد كبيرة من اللاجئين والعائدين فيها وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٠٤/٤٢ المعنون "تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة لأمريكا الوسطى" وقرار الجمعية العامة ٣٣١/٤٢ المؤرخ في ١٢ أيار/مايو ١٩٨٨ ؛

٦ - تدعو المفوض السامي إلى بذل كافة الجهود لكي تقوم المفوضية ، بالتعاون مع الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ، بتقديم الدعم اللازم للتحضير لهذا المؤتمر وتنظيمه وإنجازه .

حاء - استنتاجات بشأن إعلان وخطة عمل أوسلو المتعلقين بمحنة اللاجئين والعائدين والمشردين في الجنوب الافريقي

٢٩ - إن اللجنة التنفيذية ،

١ - ترحب بعقد المؤتمر الدولي المعني بمحنة اللاجئين والعائدين والمشردين في الجنوب الافريقي وبانتهاء أعماله بنجاح كما ترحب باعتماد إعلان وخطة عمل أوسلو .

٢ - تثني على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للمساهمة الجوهرية التي قدمتها للتحضير لهذا المؤتمر وانعقاده وإنهاء أعماله .

٣ - ترجو من المفوض السامي أن يكفل التنفيذ الفعال للإعلان وخطة العمل المذكورين فيما يتعلق باللاجئين والعائدين ؛ وأن يشترك ، بالتشاور مع الأمانتين العامتين للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، في صياغة استراتيجيات مناسبة لتقديم المساعدة الإنسانية الملائمة للاجئين والعائدين المشردين داخليا نتيجة للأسباب الجذرية المحددة في الجزء باء من إعلان أوسلو .

٤ - ترجو من المفوض السامي أيضا أن يقدم تقريرا إلى اللجنة التنفيذية في دورتها الاربعين عن دور المفوضية في تنفيذ إعلان وخطة عمل أوسلو المتعلقين بمحنة اللاجئين والعائدين والمشردين في الجنوب الافريقي .

طاء - استنتاجات ومقررات بشأن أنشطة المساعدة

٣٠ - إن اللجنة التنفيذية ،

(أ) تحيط علما بالتقدم الذي أحرزه المفوض السامي في تنفيذ برامجه العامة والخاصة في عام ١٩٨٧ والاشهر الخمسة الاولى من عام ١٩٨٨ كما أبلغ في الوثيقتين A/AC.96/708 (Parts I to V) و A/AC.96/709 وفي الإضافات والتصويبات ذات الصلة ؛

(ب) تحيط علما بالمخصصات التي رصدها المفوض السامي من صندوق الطوارئ التابع له خلال الفترة من ١ حزيران/يونيه ١٩٨٧ إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٨٨ ؛

(ج) تحيط علما مع التقدير بالملاحظات التي أبدتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية والمقدمة في الوثيقة A/AC.96/715 ؛

(د) تحيط علما بالتغيير الذي حدث في عرض برنامج وميزانية عام ١٩٨٩ كما أورد بالتفصيل في الفقرتين ٢٦٥ و ٢٦٦ من الوثيقة A/AC.96/709 ؛

(هـ) قد استعرضت الفرع عاشرا من الوثيقة A/AC.96/709 وإضافتها الاولى (الفقرات ٢٧٤ إلى ٢٧٧) وأقرت ما يلي :

'١' المخصصات "الجديدة والمنقحة" في إطار البرامج العامة لسنة ١٩٨٨ ، لكل من العمليات ودعم البرامج وإدارتها ، على النحو الموجز في العمود ١٢ من الجدول الثالث من الوثيقة A/AC.96/709 ، وكما هو معدل بالوثيقتين A/AC.96/708 (Part I and Part II)/Add.1 و A/AC.96/709/Add.1 والتي يبلغ الرقم المالي المستهدف المنقح فيها ٥٠٠ ٠٦٢ ٤٣٠ دولار (بما في ذلك ١٠ ملايين دولار لصندوق الطوارئ) .

'٢' البرامج القطرية وبرامج المناطق والمخصصات الشاملة للبرامج العامة لسنة ١٩٨٩ ، على النحو الموجز في العمود ١٣ من الجدول الثالث من الوثيقة A/AC.96/709 ، المعدلة بالوثيقتين A/AC.96/708 (Part I and Part II)/Add.1 و A/AC.96/709/Add.1 والمتعلقة بالعمليات (مساعدة الطوارئ ، والرعاية والإعالة ، والعودة الطوعية إلى الوطن ، والتوطين المحلي ، وإعادة التوطين) وكذلك بدعم البرامج وإدارتها ، التي يبلغ الرقم المالي المستهدف فيها ٠٠٠ ٧٧٢ ٤٢٨ دولار (بما في ذلك ١٠ ملايين دولار لصندوق الطوارئ) .

'٣' الاقتراح الوارد في الفقرة ٢٧٧ من الفرع عاشرا من الوثيقة A/AC.96/709 .

(و) تسلم بالحاجة إلى موارد إضافية لمواجهة المواقف الجديدة الكثيرة الناشئة ، وتعرب في نفس الوقت عن قلقها بشأن توقعات التمويل الإجمالي وتشدد على ضرورة قيام المفوض السامي بصفة مستمرة بتحديد المتطلبات الواقعية ، وأولويات إنقاذ الحياة ، والوفورات التي يمكن تحقيقها ؛

(ز) تؤكد على الرغبة في زيادة احتياطي البرامج إلى المستوى التقليدي البالغ ١٠ في المائة في أقرب وقت ممكن ومعقول ؛

(ح) تؤيد ، في إطار تعزيز تخطيط البرامج وتنفيذها ورصدها الجهود التي يبذلها المفوض السامي في مجال البرامج الخاصة للاجئات والأطفال ، وتدريب الموظفين ومن يتعاملون معهم ، وتوفير خدمات الدعم والتقييم التقنية ، وتحديد مواصفات ووسائل تسليم الإمدادات والمعونة الغذائية ؛

(ط) تطلب إلى المفوض السامي أن يتناول قضية "الاتجاهات الرئيسية لأنشطة المساعدة التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" بموجب بند منفصل في جدول أعمال اللجنة الفرعية المعنية بالشؤون الإدارية والمالية ؛

(ي) تشير الى استنتاجها في دورتها السادسة والثلاثين الذي يدعو المفوضية إلى النظر في عقد مشاورات مع أعضاء اللجنة التنفيذية لمناقشة الطرق والوسائل الكفيلة بتحسين فهم البرامج المقترحة فيما يتعلق بأهداف المفوضية ؛ وتثني على المفوض السامي للمشاورات التي عقدها في هذا الشأن ؛ وتدعو المفوض السامي إلى مواصلة مشاوراته بشأن برامج المفوضية المتصلة بالأهداف التي ترمي إليها ؛

(ك) تحيط علما مع التقدير ، من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/AC.96/715 ، الفقرة ١٨) ، بالتوصيات المتعلقة بشكل وعرض أنشطة المفوضية الممولة من صناديق التبرعات (انظر A/AC.96/708 (Part I to V و A/AC.96/709) وتشجع المفوض السامي على مواصلة جهودة الرامية إلى زيادة تحسين نوعية هذه الوثائق ؛

(ل) تطلب إلى المفوض السامي ، طبقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ووفقا للممارسة المعتادة للمفوض السامي ، مواصلة تقديم المساعدة إلى اللاجئين الذين ترعاهم حركات التحرير الوطني التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة .

ياء - مقررات واستنتاجات بشأن دور مفوضية
الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في
تشجيع الحلول الدائمة

٣١ - إن اللجنة التنفيذية ،

(أ) تحيط علما بالفروع ذات الصلة من الوثيقتين A/AC.96/709 و A/AC.96/708 (Part I - V) والإضافات والتصويبات المتصلة بهما والمتعلقة بالبحث عن حلول دائمة ؛ وتثني على مبادرات المفوض السامي في هذا المجال ، وتؤكد من جديد تأييدها القوي للتدابير المتخذة لإعطاء قوة دافعة وتماسك مجددين لعملية تشجيع الحلول الدائمة ، لاسيما العودة الاختيارية إلى الوطن ؛ وتطلب إلى المفوض السامي أن يشجع مواصلة دراسة القضية الهامة المتمثلة في الحلول الدائمة ؛

(ب) تناشد الحكومات مواصلة تقديم كل دعم ممكن للمفوض السامي باتخاذ تدابير ملموسة لتهيئة الظروف المؤدية إلى بلوغ حلول دائمة وتعزيزها ؛

(ج) تلاحظ مع الارتياح الاهتمام المستمر الذي أبدته المنظمات غير الحكومية بشأن تشجيع الحلول الدائمة وتنفيذها ، بالتعاون مع الحكومات المعنية والمفوض السامي ، وتناشد كل من يهمه الأمر أن يعمل على زيادة اشتراك المنظمات غير الحكومية في مثل هذه البرامج ؛

(د) تثني على أنشطة المفوضية المتصلة بتنفيذ العودة الاختيارية إلى الوطن التي تعتبر الحل الدائم المفضل كلما أمكن ، وتعرب عن كامل تأييدها لاهتمام المفوضية على سبيل الأولوية بتشجيع هذا الحل عمليا ، وتدعو إلى تخصيص نسبة أكبر من موارد المفوضية للعودة الاختيارية إلى الوطن ، إذا سمحت الظروف بذلك ؛

(هـ) تحيط علما بالفروع ذات الصلة من الوثيقتين A/AC.96/709 و A/AC.96/708 (Parts I - V) المتعلقتين بالحلول الدائمة لإعادة توطين اللاجئين وتشجع المفوضية على تعزيز الاندماج المحلي وإعادة التوطين حيثما يتعذر أن تكون العودة الاختيارية إلى الوطن حلا دائما من الناحية العملية ؛

(و) تناشد الحكومات الاستجابة بطريقة مناسبة للحاجة إلى إعادة توطين اللاجئين الأفراد عملا باستنتاجات الدورة الثامنة والثلاثين بشأن إعادة التوطين وبما يتفق تماما مع هذه الاستنتاجات ؛

كاف - استنتاجات وقرارات بشأن المعونة المقدمة للاجئين والتنمية

٣٢ - إن اللجنة التنفيذية ،

إذ ترحب بتقرير مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن المعونة المقدمة للاجئين والتنمية (A/AC.96/XXXIX/CRP.3 و CRP.3/Add.1) باعتباره اعترافا ملموسا بالحاجة إلى كفالة الاتساق بين المعونة المقدمة للاجئين وخطط التنمية الوطنية في البلدان النامية التي يلجأ إليها اللاجئون ؛

وإذ تشير إلى مبادئ العمل في البلدان النامية التي اعتمدتها اللجنة التنفيذية في دورتها الرابعة والثلاثين ، وإلى إعلان وبرنامج عمل المؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة إلى اللاجئين في افريقيا ، وإذ تؤكد على أهمية تنفيذ هذه الخطط بطريقة مناسبة ؛

وإذ تشير إلى أن مهمة تقديم الرعاية للاجئين وإيجاد الحلول لمشاكلهم مسألة ذات أهمية دولية تتفق مع ميثاق الامم المتحدة والصكوك الدولية الاخرى ، لاسيما اتفاقية الامم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ ؛

وإذ تشير أيضا إلى أن حالة اللاجئين والعائدين مسؤولية عالمية تقع على عاتق المجتمع الدولي وإذ تؤكد على ضرورة أن يتقاسم جميع أعضاء هذا المجتمع أعباءها بطريقة منصفة ؛

(أ) تسلم بأنه يمكن في أغلب الاحوال ، التوصل إلى حلول دائمة للاجئين في البلدان النامية ، عن طريق نهج إنمائي المنحى ، وبأن العبء البالغ الذي يقع على عاتق البلد المضيف نتيجة لزيادة تدفقات اللاجئين يتطلب موارد كافية لتعويض التأثير السلبي والضغط على الهياكل الاساسية الاجتماعية - الاقتصادية في المناطق الريفية والحضرية ؛

(ب) توافق على دور المفوضية في تحديد المشاريع ، بالتنسيق التام مع الحكومات المعنية والوكالات الإنمائية المناسبة والمنظمات غير الحكومية ، فضلا عن دورها الحفاز في تعبئة الموارد للبلدان المضيفة أو للعائدين ؛

(ج) تؤكد على أنه ينبغي أن تلعب المفوضية دورا رياديا في تقييم الاحتياجات وصياغة خطط العمل والمشاريع المحددة ، بالاشتراك مع شركائها في التنمية ؛

(د) تشدد على ضرورة احتفاظ المفوضية بمسؤولياتها الاساسية في مجال الحماية ورصد أنشطة المساعدة التي تضطلع بها ، كلما كان الامر يتعلق باللاجئين كمجموعة مستهدفة ، مع ترك التنفيذ الفعلي للمشاريع للوكالات الإنمائية وحكومات البلدان المضيفة والوكالات الطوعية ؛

(هـ) تثني على المفوض السامي لقيامه بتعجيل إبرام اتفاقات ومذكرات تفاهم مع البنك الدولي ، وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، ولزيادة إضفاء الصفة الرسمية على التعاون مع هذه الوكالات ، وترجو من المفوض السامي أن يبلغ اللجنة التنفيذية بنتائج هذا التعاون ؛

(و) توافق على اشتراك المفوضية في تحديد وتحضير وصياغة المشاريع مع الوكالات الإنمائية ، وتقر تمويل التكاليف ذات الصلة - والافضل كدفعة أولى - من البرنامج السنوي ، في حالة تعذر سد هذه التكاليف بطريقة مناسبة من التبرعات الخاصة التي يجوز للمفوض السامي أن يطلبها من الجهات المانحة والتي ينبغي أن يقدم إلى اللجنة التنفيذية تقريرا عن استخدامها ؛

(ز) تؤيد عموما الغرض من صندوق تخطيط المشاريع وترجو المفوضية أن تجري مزيدا من المشاورات بشأن الطابع العملي للصندوق بالنسبة للمشاريع المشتركة المرتقبة مع وكالات إنمائية ؛

(ح) تقدم التوصيات التالية فيما يتعلق بالمعونة المقدمة للاجئين والتنمية :

'١' ينبغي أن يظل المفوض السامي مركز التنسيق للبحث عن حلول دائمة للاجئين ، ولتشجيع المساعدة التقنية واستثمار رؤوس الاموال فيما يتصل باللاجئين ؛

'٢' تؤكد ضرورة توفير المساعدة لبلدان اللجوء المنخفضة الدخل لتعزيز هياكلها الاساسية الاجتماعية والاقتصادية لتمكينها من التغلب على عبء التعامل مع أعداد كبيرة من اللاجئين والعائدين ؛

'٣' توجه النظر إلى "الإجراءات المقترحة التي ينبغي أن يتخذها أعضاء اللجنة التنفيذية" حسبما وردت في الوثيقة A/AC.96/XXXIX/CRP.3 ؛

'٤' تطلب إلى الحكومات والمفوض السامي أن يقدما الدعم التقني للبلدان النامية في مجال تقدير الاحتياجات وصياغة مشاريع وخطط عمل محددة تهدف إلى توفير حلول عملية في المناطق التي تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين ؛

'٥' تحث المفوض السامي على زيادة تعزيز التفاهم فيما بين الحكومة المضيفة والوكالات المانحة ومنظومة الامم المتحدة حول ضرورة كفالة الاتساق بين المشاريع المتصلة باللاجئين والخطط الإنمائية للبلد المضيف ؛

'٦' تطلب إلى المفوض السامي أن يواصل جهوده التي ترمي إلى توسيع قاعدة التنسيق عن طريق اشتراك عدد أكبر من الوكالات الإنمائية المتعددة الاطراف والمنظمات غير الحكومية من جهة ، وزيادة عدد بلدان اللجوء النامية للتوصل إلى درجة التنسيق المطلوبة بين برامج المفوضية والخطط الإنمائية للبلدان النامية ؛

'٧' توصي بضرورة التنسيق الدقيق بين خدمات اللاجئين والتنمية في البلدان المانحة لتناول مشكلة اللاجئين بطريقة أفضل في سياقها الإنمائي ؛

'٨' تطلب إلى مجالس إدارة الوكالات الإنمائية أن تعتبر جانب اللاجئين والعائدين داخلا في تخطيطها للبرامج وأن تبحث عن آليات التمويل التي تتيح تنفيذ البرامج بطريقة فعالة ومتكاملة ؛

'٩' تؤكد أيضا على ضرورة أن تكون المساعدة المقدمة لتعزيز الهياكل الاساسية الاجتماعية والاقتصادية لبلدان اللجوء مساعدة إضافية للمساعدة المرصودة خصيصا للبرامج الإنمائية للبلد المعني وليس على حساب هذه المساعدة ؛

'١٠' ترغب في أن تنال قضية المعونة المقدمة إلى اللاجئين والتنمية عناية فائقة في اللجنة الفرعية للشؤون الإدارية والمالية في عام ١٩٨٩ ؛ وتطلب أن تجرى مشاورات للتوصل إلى طرق وأساليب إيجاد الوقت اللازم لهذا الغرض ؛

'١١' تطلب إلى المفوضية أن تقدم إلى اللجنة التنفيذية في دورتها الاربعين تقريرا آخر في هذا الشأن يستكمل التقرير المقدم إلى اللجنة التنفيذية في دورتها التاسعة والثلاثين ، ويبرز بوضوح دور المفوضية وولايتها باعتبارها مركز تنسيق ، ويعرض طابع صندوق تخطيط المشاريع وجوانبه التنفيذية وتفاصيل الموارد المالية المخصصة لبلدان اللجوء النامية ، حسبما ذكر في التقرير ، وتحديدا واضحا لادوار وولايات المفوضية ، والوكالات الإنمائية ، والمنظمات غير الحكومية ، والشركاء الآخرين في هذه العملية ، وذلك على نحو أكثر تفصيلا .

لام - مقررات بشأن المسائل الادارية والمالية

٣٣ - إن اللجنة التنفيذية ،

ألف

تحيط علما مع التقدير بتقرير اللجنة الفرعية المعنية بالشؤون الادارية والمالية (A/AC.96/719) ،

باء

(أ) تحيط علما بالفروع المتعلقة بالدعم الاداري والبرنامجي من الوثيقة المعنونة الاستعراض الشامل لانشطة المفوضية (A/AC.96/709 و Add.1) ، وبالتقرير الخاص بانشطة المفوضية الممولة من صناديق التبرعات ، تقرير ١٩٨٧ - ١٩٨٨ ، والبرامج والميزانية المقترحة لعام ١٩٨٩ (A/AC.96/708 Parts I - V) ، والتصويبات والاضافات ذات الصلة) ،

(ب) تحيط علما كذلك بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/AC.96/715) وتحث المفوضية على زيادة تبسيط الوثيقة الاستعراضية في السنوات المقبلة ، وفقا لاقتراح اللجنة الاستشارية ؛

(ج) تطلب إلى المفوضية أن تسهل المشاورات مع أعضاء اللجنة التنفيذية المعنيين بهدف إيجاد طرق للتغلب على مشكلة تأخير إصدار الوثائق والقضايا المتصلة بها ، بما في ذلك تزايد كمية الوثائق ؛

جيم

(أ) وقد نظرت في المذكرة المتعلقة بعملية تصنيف الوظائف الفنية (A/AC.96/714) وفي التعليقات الواردة عليها في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/AC.96/715) ؛

(ب) وقد أخذت في الاعتبار الاستنتاج واو (ج) الذي توصلت اليه اللجنة التنفيذية في دورتها السابعة والثلاثين (A/AC.96/688/131 ، الصفحة ٤٣) بإجراء عملية إعادة التصنيف في سياق إعادة تنظيم المفوضية ؛

(ج) وقد أشارت إلى أن عملية إعادة التنظيم التي أيدتها اللجنة التنفيذية في دورتها السابعة والثلاثين تتميز بهيكل ميداني المنحى ، يشمل خط توجيه مباشر من المفوض السامي عبر رؤساء المكاتب الاقليمية المسؤولين عن إتخاذ قرارات شاملة بناء على معلومات تقدمها لهم أجهزة الدعم الوظيفي وبعد استشارة هذه الاجهزة ، وبتحقيق اللامركزية في مجال المسؤولية بنقلها من المقر إلى الميدان ؛

(د) تؤيد عزم المفوضية على أن تسهل نتائج إعادة التصنيف والتغييرات التي تتطلبها إعادة التنظيم ، لاسيما لتعزيز الهياكل الميدانية ؛

(هـ) تلاحظ مع القلق الزحف الصاعد للرتب في المستويات العليا ، لاسيما في المقر ، وانخفاض مستوى متوسط الرتب في الميدان ، مما قد يخل بأهداف إعادة تنظيم المفوضية وبتنفيذ سياستها المتعلقة بتناوب الخدمة في الميدان تنفيذا كاملا ، وبالمحاولات التي تبذلها لتعزيز وضع الخدمة في الميدان ؛

(و) تطلب إلى المفوضية أن تجري ، لدى متابعتها لعملية إعادة تصنيف الوظائف ، تخفيضا لمستوى متوسط الرتب في المقر وزيادة لمستوى متوسط الرتب في الميدان (A/AC.96/714) ، عن طريق جملة أمور ، منها إعادة تخصيص الوظائف الادارية الكبيرة من المقر إلى الميدان ، وخاصة حيث تنفذ البرامج الرئيسية وتطلب تقريرا دوريا عن التقدم المحرز ،

(ز) ترجو من المفوضية ، في ضوء مشاعر القلق المشار اليها أعلاه ، ان تتخذ تدابير أخرى في اطار إعادة التنظيم لاعطاء أثر عملي لمبدأ انتقال السلطة والمسؤولية إلى الميدان الذي حاز تأييدا واسعا وتطلب إلى المفوضية ان تقدم تقريرا للجنة التنفيذية بشأن هذه التدابير في دورتها الاربعين ،

(ح) تؤيد النتائج التي توصلت اليها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية فيما يتعلق بعدم ملاءمة استخدام الفئات الوظيفية لموظفي المشاريع للتغلب على الصعوبات التي تواجه ادراج فئة الموظفين الفنيين الوطنيين في أوروبا ، وتطلب من المفوضة أن تبحث عن إمكانيات أخرى لايجاد بدائل تتفق مع النظام السائد في الامم المتحدة ،

(ط) توافق استنادا إلى مشاعر القلق المشار اليها أعلاه على أن تنفذ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ التوصيات الناتجة عن عملية إعادة تصنيف الوظائف في فئات المديرين ، والموظفين الفنيين ، وموظفي المشاريع ، والموظفين الفنيين الوطنيين في المفوضية والممولة من صناديق التبرعات (A/AC.96/714) ، باستثناء اقتراح رفع مستوى ١٢ وظيفة في أوروبا من فئة الخدمات العامة إلى فئة موظفي المشاريع (الفقرات ٢١ - ٢٥ والجزء المقابل من المرفق الثالث للوثيقة A/AC.96/714) .

دال

(ك) تؤكد من جديد أهمية تعهد المفوض السامي بالعودة في غضون الربع الاول من عام ١٩٩٠ إلى مستويات الموظفين في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ باستثناء ٢٩٣ وظيفة أذنت اللجنة التنفيذية بها للقائمين بأعمال الحراسة والنظافة اعتبارا من كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ،

(ب) تعرب عن ارتياحها للنتائج التي تم التوصل اليها حتى الآن في عملية استعراض الوظائف ، وهي عملية ينبغي أن تستمر لتناول مشاعر القلق التي تم الاعراب عنها خلال دورتها الثامنة والثلاثين ،

(ج) تحث على الاستمرار بقوة في الجهود الراهنة لتبسيط مستويات التزويد بالموظفين على أساسا المبادئ التوجيهية التي اعتمدت في الدورة الثامنة والثلاثين ، مع المحافظة على مرونة المفوضية للاستجابة للطوارئ غير المتوقعة ،

(د) تحيط علما باعتزام المفوض السامي الاستجابة للطلب القديم المتعلق بتقديم هيكل توظيف موحد يبين الوظائف الدائمة والمؤقتة بصرف النظر عن فئاتها ،

(هـ) تؤيد موقف المفوض السامي ، الذي أوضح بالتفصيل في الفقرات ١٨ إلى ٢٢ من الوثيقة EC/SC.2/1988/CRP.1/Rev.1 ، بشأن الابقاء على وظيفتين من الفئة مد - ٢ في الميدان حيث تنفذ البرامج الرئيسية ، وتوافق على توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي تقضي بحل هذه المسألة مع الأمين العام ، مع استرعاء النظر إلى استنتاجها العام بشأن إعادة التصنيف ،

(و) تحث المفوضية على التوسع في بحث اقتراح وضع فرق طوارئ تحت الطلب من خلال الموارد القائمة كوسيلة فعالة من حيث التكاليف لكفالة استجابة سريعة .

هـاء

(أ) تؤيد تنقيح النظام الداخلي لصندوق إسكان الموظفين وإقامة المرافق الاساسية ،

(ب) توافق على زيادة رأس المال المتداول لصندوق إسكان الموظفين الميدانيين وإقامة المرافق الاساسية من ٠٠٠ ٥٠٠ ٢ دولار حاليا إلى حد أقصى قدره ٠٠٠ ١٠٠ ٥ دولار بتمويل يتم عن طريق تحويلات من احتياطيات البرامج العامة لعامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ حسبما وعندما تقتضي الضرورة ذلك ، مع مراعاة ضرورة دراسة مثل هذه التحويلات بعناية ، عند لزومها في المستقبل ،

(ج) تشجع على استخدام الصندوق في مراكز العمل التي تكتنفها مشقة بالغة كدعم مباشر للموظفين لتحسين أحوالهم المعيشية في مثل هذه المراكز ،

(د) تؤيد تعهد المفوضية بادارة الصندوق بما يتفق مع النظام السائد في الامم المتحدة ،

(هـ) تؤيد تغيير اسم الصندوق الدائر إلى صندوق إسكان الموظفين وإقامة المرافق الاساسية ، مع الموافقة على قيام الصندوق بسداد أي مبالغ أو استرداد أي تكاليف .

واو

(أ) تحيط علما بالوثائق المختلفة المتعلقة بتكاليف الدعم والتي أصبحت متاحة استجابة لطلبات أبديت من قبل ،

(ب) تعرب عن ارتياحها للتحول المبدئي الراهن الذي حدث في اتجاه تكاليف الدعم للوصول إلى مستويات أكثر قبولا بالمقارنة بالسنوات السابقة ، ولكن تشدد في نفس الوقت على ضرورة بذل مزيد من الجهود لتخفيض الجزء المتعلق بتكاليف الدعم في الميزانية الاجمالية ،

(ج) تؤيد التدابير التي اتخذت لتغطية المتطلبات البرنامجية الاضافية لعام ١٩٨٨ جزئيا من تخفيضات تكاليف الدعم واعادة جدولة الانشطة التي لا تتسم بالاولوية وتعرب عن أملها في أن يستمر هذا الاتجاه ،

(د) تطلب ، بما يتفق مع توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في هذا الشأن ، وضع تعريف أوضح لدعم البرامج وادارتها وادارة البرامج للتوصل إلى عرض يتسم بمزيد من البساطة والتوحيد لهيكل تكاليف الدعم يربط بين تكاليف الدعم وأنشطة البرامج والحماية بطريقة أكثر قابلية للتحديد ،

(هـ) تؤيد إنشاء فريق عامل غير رسمي تابع للجنة التنفيذية ، بالاشتراك مع الامانة ، لاستعراض الأساليب المقبلة لتقديم تكاليف الدعم ،

(و) تقدر الحاجة إلى الاستثمار في التكنولوجيات الجديدة المستخدمة في خدمات نظم معلومات الادارة ونظام معلومات الادارة المالية ، ولكن تطلب أن يقدم الى اللجنة التنفيذية في دورتها الاربعين تقييم أدق للنتائج المتوقعة بالنسبة لمتطلبات

الميزانيات المقبلة وتحليل شامل للعلاقة بين تكاليف وفائدة ما يتم القيام به من استثمارات .

زاي

(أ) تعرب عن تقديرها لتقريري مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وتحيط علما بالملاحظات الايجابية التي أبداها كل منهما بشأن الجهود التي تبذلها المفوضية لتحسين مراقبة الادارة التنفيذية والمالية وأنظمتها ،

(ب) تعرب عن قلقها بشأن بعض أوجه القصور المالية والادارية المحددة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات وتأمل في أن تؤدي الاجراءات التصحيحية المتخذة إلى منع تكرارها ،

(ج) تسلم بأن بعض أوجه القصور المشار اليها قد حدثت قبل إعادة تنظيم المفوضية وبأن بعضها الآخر يعزى إلى مسؤوليات الشركاء المنفذين ،

(د) تشدد على ضرورة أن يشترك الشركاء المنفذون ، سواء كانوا حكوميين أو غير حكوميين ، مع المفوضية في مسؤولية كفالة استخدام الموارد الموضوعة تحت تصرفهم لفائدة اللاجئين استخداما ناجعا وفعالا بالقياس إلى التكاليف ،

(هـ) تأسف لأوجه القصور الخطيرة التي أبلغ عنها مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن التعاقد مع الجهات الاستشارية والتي وصف فيها مراجعو الحسابات واللجنة الاستشارية الاجراءات التي اتبعت بأنها مخالفة للأنظمة والقواعد المالية للأمم المتحدة ، وتشاطر هاتين الهيئتين رأيهما في هذا الشأن ،

(و) تحيط علما باتخاذ اجراءات تصحيحية في منتصف عام ١٩٨٧ لتجنب المشاكل المماثلة في المستقبل ،

(ز) توافق على الأولوية التي وضعها مراجعو الحسابات لتعزيز تخطيط البرامج وتنفيذها ورصد المشاريع على الصعيد الميداني من أجل كفالة تقديم أقصى قدر ممكن من المساعدة للاجئين تتيحها التبرعات إلى اللاجئين .

جاء

(أ) تعرب عن قلقها بشأن العجز المالي الراهن الذي تعاني منه المفوضية والذي يبلغ ١٠٧ ملايين دولار تحت بند البرامج العامة (A/AC.96/XXXIX/CRP.7) وعن الاحتياج إلى نحو ٥ ملايين دولار لتغطية المتطلبات الفورية للبرامج الخاصة ، فضلا عن ٣٥ مليون دولار لبرنامج عودة الأفغانيين إلى وطنهم ،

(ب) تلاحظ مع التقدير استمرار دعم المفوضية بقوة من جانب المانحين في عام ١٩٨٨ وتطلب إلى الحكومات إتاحة المزيد من الأموال لضمان التلبية الكاملة لاحتياجات الأشخاص الذين يعنى بهم المفوض السامي ،

(ج) تشجع المفوض السامي على اتخاذ مزيد من المبادرات لتوسيع قاعدة المانحين وتجاوز المتبرعين التقليديين إلى مصادر أخرى حكومية وغير حكومية وخاصة ، مع الاستفادة القصوى من الموارد التي تتيحها الحكومات المضيفة ،

(د) ترحب بالجهود التي تبذلها المفوضية لتحسين تقييمها الحالي للأولويات والآليات التي وضعت لتحديد امكانيات إعادة وزع الموارد من المجالات ذات الأولوية المنخفضة إلى المجالات ذات الأولوية الأعلى ، وتحث المفوضية على زيادة تكثيف هذه الجهود ،

(هـ) تؤيد ايضا عرض التمويل الشفاف الذي قام به المفوض السامي بتوحيد متطلبات البرامج قدر الامكان وتكييف نداءات التمويل مع معدلات التنفيذ الفعلية والمتوقعة ،

(و) ترجو من المفوضية بحث مشكلة الفجوة الكبيرة الموجودة بين متطلبات البرامج والتبرعات المتوقعة لكفالة استمرار برامجها من الناحية المالية ،

(ز) تطلب إلى الحكومات أن تبذل قصارى جهدها لاعلان دعمها المالي للمفوضية لعام ١٩٨٩ في المؤتمر السنوى لاعلان التبرعات المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ مع سداد المبالغ في أقرب وقت ممكن من السنة البرنامجية الجديدة .

طاء

(أ) تلاحظ مع التقدير ان انشاء فريق ادارة الموظفين ، وانشاء مجلس تعيين الوظائف الاقدم الذي حل محل المجلس الاستشاري المخصص ، ومنح تعيينات غير محددة المدة ، واصلاح الصندوق الدائر ، وعملية التصنيف ، والجهود المبذولة في التدريب قد أدت إلى تحسين العلاقات بين الموظفين والادارة ،

(ب) تحث على المحافظة على هذا الاتجاه وعلى تعزيزه بحل القضايا التي لم يبت فيها والمشاكل التي لاتزال قائمة وبالعمل ، في اطار حوار حقيق ، وفقا لانظمة وقواعد وممارسات الامم المتحدة التي وضعت لضمان حقوق الموظفين وتطوير مستقبلهم الوظيفي ،

(ج) تحث المفوض السامي على اتباع سياسة موظفين تعكس أوسع تمثيل جغرافي ممكن للدول وتقوم على أساس أعلى مستويات الكفاءة والنزاهة ،

(د) تطلب إلى المفوض السامي أن يقدم تقريرا عن الموظفين يشير إلى مستويات شاغلي الوظائف وجنسهم ،

(هـ) تطلب إلى المفوض السامي أن يقدم إلى اللجنة التنفيذية في دورتها الاربعين خطة لبحث قضية التمثيل المنصف للمرأة على جميع المستويات داخل المفوضية ،

(و) تعرب عن تأييدها القوي للمحافظة على مبدأ وممارسة دوران الموظفين بين المقر والميدان وزيادة تطويرهما وترجو تقديم تقرير تحليلي موجز عن التقدم المحرز ،

ياء

(أ) ترجو اجراء مشاورات لتأمين الطرق والاساليب التي تؤدي إلى عدم عرض المسائل التفصيلية المتعلقة بالادارة والتمويل والموظفين على اللجنة الفرعية المناسبة التابعة للجنة التنفيذية إلا بعد إجراء مشاورات ومناقشات كافية . ومن شأن ذلك أن يتيح أخذ الاهتمامات الرئيسية لاعضاء اللجنة التنفيذية في الاعتبار في المقترحات وبالتالي تجنب مناقشات معقدة بشأن المسائل التفصيلية وتمكين اللجنة الفرعية من التركيز على الاتجاهات والقضايا الرئيسية .

ميم - مقررات بشأن تقرير اللجنة التنفيذية
ومحاضرها الموجزة

٣٤ - ان اللجنة التنفيذية ،

وقد استعرضت الشكل الحالي لتقريرها وادراكا منها للحاجة الى زيادة التبسيط والربط بين التكلفة والفعالية ،

'١' تقرر أنه ينبغي أن يتضمن التقرير من الآن فصاعدا جزءا تنظيميا ، واشارة الى المحاضر الموجزة للاطلاع على بيان للمداولات التي دارت في اللجنة ، والاستنتاجات والمقررات التي توصلت اليها اللجنة ، بما في ذلك أي اعلانات تفسيرية أو تحفظات تتصل بهما ، فضلا عن البيان الافتتاحي الذي يدلي به المفوض السامي أمام اللجنة والذي سيرفق بالتقرير ؛

'٢' تقرر أن تصدر المحاضر الموجزة الآن باللغة الاسبانية أيضا ؛

'٣' ترجو من أمانة المفوضية أن تكفل اتاحة عدد مناسب من المحاضر الموجزة ، باحدى لغات العمل على الاقل ، فضلا عن صور من تقريري اللجنتين الفرعيتين ، في نيويورك في الوقت المناسب لمناقشة البنود المتصلة باللاجئين في اللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة ؛

'٤' تقرر استعراض فعالية هذه الترتيبات في أول اجتماع غير رسمي يعقد للدول الاعضاء في اللجنة التنفيذية في عام ١٩٨٩ .

نون - مقرر بشأن اشتراك وفود المراقبين
الحكوميين في اللجنة التنفيذية

٣٥ - ان اللجنة التنفيذية ،

وقد استعرضت الترتيبات القائمة لاشتراك وفود المراقبين في أعمال اللجنة التنفيذية ورغبة منها في اتخاذ تدابير ايجابية لتعزيز هذا الاشتراك ،

واذ تسعى الى تحقيق هذا الهدف دون الاخلال بولاية اللجنة وبالطابع الانساني واللاسياسي لمناقشاتها وفعاليتها :

(أ) تقرر أن تفتح للدول الاعضاء في الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، التي لا تنتمي الى عضوية اللجنة التنفيذية ، باب الاشتراك في دورات لجنتيها الفرعيتين واجتماعاتها غير الرسمية بصفة مراقب ؛

(ب) تقرر الموافقة على هذا الاشتراك استجابة لطلب تقدمه الحكومات المعنية التي تبدي اهتماما حقيقيا بمسائل اللاجئين ؛

(ج) تؤكد على أن اشتراك الحكومات بصفة مراقب ينبغي ألا يؤدي الى زيادة كبيرة في التكاليف أو الى اطالة الفترة المقررة لدورات اللجنة التنفيذية .

سين - اعلانات تفسيرية أو تحفظات تتصل باستنتاجات اللجنة ومقرراتها

٣٦ - قدمت الاعلانات التفسيرية أو التحفظات التالية التي تتصل باستنتاجات اللجنة ومقرراتها :

١ - استنتاجات عامة بشأن الحماية الدولية (انظر الفقرة ٢٢ (و) أعلاه)

اعترض وفد اسرائيل على ادراج عبارة "بما في ذلك عدد كبير من الفلسطينيين" .

٢ - المسافرون المختبئون الذين يلتمسون اللجوء (انظر الفقرة ٢ من المنطوق الواردة في الفقرة ٢٥ أعلاه)

اقترح وفد اليونان حذف عبارة "كلما أمكن" (الواردة في السطر الثاني) وعبارة "شريطة ألا ينطوي ذلك بالضرورة على حل دائم في بلد ميناء النزول" .

الحواشي

(١) الامم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٣٦٠ ، الرقم ٥١٥٨ ، الصفحة ١١٧ (من النص الانكليزي) .

(٢) المرجع نفسه ، المجلد ٩٨٩ ، الرقم ١٤٤٥٨ ، الصفحة ١٧٥ (من النص الانكليزي) .

(٣) المرجع نفسه ، المجلد ١٨٩ ، الرقم ٢٥٤٥ .

(٤) المرجع نفسه ، المجلد ٦٠٦ ، الرقم ٨٧٩١ .

(٥) المرجع نفسه ، المجلد ١٠٠١ ، الرقم ١٤٦٩١ .

المرفقات

المرفق الأول

البيان الافتتاحي الذي أدلى به مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أمام اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي في دورتها التاسعة والثلاثين المعقودة في ٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨

١ - أود أن أرحب بكم ترحيبا حارا بمناسبة افتتاح الدورة التاسعة والثلاثين للجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي . ويوجد بيننا اليوم ، لأول مرة ، عضوان جديدان في اللجنة ، هما باكستان والصومال ؛ ونحن نعرف حق المعرفة سخاء هذين البلدين تجاه اللاجئين ؛ وأود أن أعرب لهما عن ترحيبي الحار بصفة خاصة . ان تأثير الأحداث العالمية على اللاجئين منذ الاجتماع الرسمي الماضي للجنة التنفيذية كان دراميا وعميقا الى الحد الذي جعل مداولاتنا في دورة هذا العام تكتسي قدرا من الأهمية أكبر عما كانت تجري به العادة . بل ومنذ اجتماعنا غير الرسمي الماضي منذ ثلاثة أشهر فقط ، حدثت تطورات داوية أثرت على ما ينيف على ١٢ مليون لاجئ في العالم .

٢ - ولأول مرة منذ سنوات عديدة ، يلوح أمل حقيقي في حل لما يقرب من نصف من نرعى من اللاجئين . فنحن الآن في موقف طالما انتظرناه يسمح لنا لا بمجرد احتواء البؤس البشري وانما بوضع حد له . وفيما يتعلق بملايين اللاجئين الآخرين الذين لا يبدو في الأفق حل فوري لمشاكلهم ، يتعين السعي بهمة لابتداع نهج متوسطة وطويلة الأجل ، فالأحوال تقضي بذلك . ومن ثم ، فانني واثق من أن مداولاتنا في الدورة الحالية للجنة التنفيذية وكذلك ملاحظاتي الشخصية اليوم سينظر اليها لا باعتبارها بيانا بالأنشطة فحسب وانما بالتحديات . وآمل أن نستطيع ، في نهاية الأمر ، منازلة التحدي والتعاهد على حشد الارادة اللازمة للاسهام بايجابية في هذه الأحداث . وانني أدعوكم للانضمام الى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الاستفادة تماما من ثمار السلام . فالمفوضية ، باعتبارها مساهما في جهود أسرة الأمم المتحدة ، ولاسيما جهود الأمين العام التي لا تعرف الكلل في سبيل السلام ، تلتزم بأن تحافظ بعزم متجدد واخلاص على مد الأمل الزاحف في جميع أرجاء العالم .

٣ - وهكذا تروني أشد اقتناعا من أي وقت مضى بفائدة تواصل الحوار بين المفوضية وبين أعضاء اللجنة والمنظمات الحكومية والانسانية الأخرى الحاضرة معنا اليوم ، من

أجل تعزيز الثقة بين أعضاء المجتمع الدولي لضرورة ذلك عند التصدي لقضايا اللاجئين . واجمالا فان هذه الفترة الفريدة والتاريخية من جوانب عديدة قد شهدت أحداثا تبعث على الأمل في توفير حلول لملايين اللاجئين ، ونجاحا متعاقبا في العثور على حلول دائمة لمحنة كثرة أخرى ، وظهور أوضاع جديدة ، ودرامية أحيانا ، بالنسبة للاجئين تدعو للأسى ، وأخيرا تعقّد وتفاقم مشاكل تتطاول أمدها في بعض الحالات على اللاجئين .

٤ - وتؤثر هذه الاحداث بدورها تأثيرا مباشرا على جهود المفوضية في محاولة التصدي بنجاح للتحديات والفرص الجديدة الناشئة عنها . فمهام المفوضية ، بموجب ولايتها في حماية اللاجئين ومساعدتهم والعثور على حلول لمشاكلهم ، لا تني تزداد صعوبة وتعقدا . فقد زاد حجم العمل في المفوضية واتسع نطاق مسؤولياتها الى حد أرهق مواردنا ارهاقا شديدا وأرغمنا في بعض الحالات على التمادي في أسباب الحيلة الى أبعد حدود ممكنة . وسواء تعلق الأمر بتنظيم أو تخطيط عملية جديدة لعودة اللاجئين الى الوطن أو بالاستجابة الفعّالة لتدفق لاجئين جدد ، فمن الواضح أن امكانيات المفوضية وولايتها قد تعرضتا لاختبار قاس في توفير الحياة الكريمة لملايين النازحين .

٥ - وأعتقد أن الأمر يقتضي عرض عدد من الأمثلة البارزة التي تساعد في التركيز بشكل ملائم على هذه التطورات الهامة والمتنوعة . وستبين هذه الأمثلة أين نحن الآن ومدى ضخامة المهمة المطروحة علينا . وسوف نرى في نهاية الأمر أن المجتمع الدولي أبدى بعض فضليات مواهبه في شكل مواءمات وتفهمات سياسية مهدت السبيل أمام ملايين اللاجئين والنازحين لاستعادة كرامتهم . ولكننا سنشهد أيضا ، مع الأسف ، أمثلة على أفعال معادية وعنيفة لا يني يرتكبها الانسان ضد أخيه الانسان فيترتب عليها أن تعتمد أعداد كبيرة من الناس على الحماية والمساعدة الدوليتين كوسيلة وحيدة لها للبقاء على قيد الحياة .

٦ - وأود أن أوجه اهتمامكم أولا الى بعض المبادرات المشجعة التي بعثت في الملايين أمل العودة الى أوطانهم في أمن وكرامة ، وأن أوجه اهتمامكم أيضا الى حالات تم فيها بالفعل العثور على حلول دائمة .

٧ - ففي قارة افريقيا ، استمرت على مدى الاثني عشر شهرا الماضية عمليات العودة المنظمة أو التلقائية الى اثيوبيا وأوغندا وتشاد وزمبابوي . وتكاد عودة الأوغنديين من جنوب السودان أن تكتمل . وأعتقد أن من المشجع لنا جميعا أن نعلم أن أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ أوغندي قد عادوا من السودان الى وطنهم وسط ظروف بالغة الصعوبة خلال النصف

الاول من عام ١٩٨٦ ، و ٠٠٠ ٦٠ منهم هذا العام . وبالاضافة الى ذلك ، فاننا نتوقع أن تستأنف قريبا عملية الاعادة للوطن في كلا الاتجاهين ما بين أنغولا وزائير .

٨ - ان المؤتمر الدولي المعني بمحنة اللاجئين والعائدين والنازحين في الجنوب الافريقي ، الذي اختتم أعماله مؤخرا ، هو دليل آخر على شدة حرص المجتمع الدولي على التصدي للجوانب الحرجة في الوضع المأساوي وغير الانساني السائد في تلك المنطقة . ونأمل ، بل أننا نتوقع فعلا ، أن تحظى أهداف اعلان المؤتمر وخطة عمله بالاهتمام المتوحد الذي تستحقه ، وأن يظل القضاء على الفصل العنصري وتعزيز الاستقلال الوطني وتحسين الاحوال الاجتماعية الاقتصادية في صميم الاهتمام خلال مرحلة المتابعة . وستواصل المفوضية ، من جانبها ، طلب الموارد المادية الاضافية وتوفيرها لمساعدات الاغاثة العاجلة ، وتواصل في الوقت نفسه بذل جهودها لتعزيز الاكتفاء الذاتي في اطار يربط بين الاغاثة والمساعدة الانمائية . وانني واثق من أن الجهود التي تبذلها أسرة الامم المتحدة لتحقيق هذه الغاية ستسهم اسهاما كبيرا في التغلب على الصعوبات التي اكتنفت مسار التقدم بالنسبة للمؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا . ومثلما ذكرت في المؤتمر ، لا يمكن دعم دول المنطقة ، وهي تفتح أبوابها وقلوبها للاجئين إلا من خلال هذه المعونة .

٩ - وثمة سبب مشجع آخر في القارة الافريقية ألا وهو التقدم المحرز في المفاوضات الخاصة بالأوضاع في أنغولا وناميبيا . وقد تابعنا عن كثب التطورات التي قد تفضي الى التبكير بتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) وباستقلال ناميبيا . وللمفوضية دور واضح ومحدد تضطلع به في ضمان عودة الناميبيين الى وطنهم في الوقت المناسب . وقد استعرضنا خططنا وأدخلنا عليها ما يلزم من تعديلات ، ونحن على استعداد لتأدية دورنا بالكامل في اطار تنفيذ خطة الامم المتحدة . ويشترك موظفون من المفوضية في الوقت الحاضر في بعثة الامم المتحدة التقنية الى ناميبيا ، التي نأمل أن يتبعها سريعا انتشار فريق الامم المتحدة للمساعدة في الفترة الانتقالية في كامل أرجائها .

١٠ - ولا أريد أن أغفل عن أن أشير بايجاز وترحاب أيضا الى الانباء الواردة من شمال افريقيا . ذلك أن التطورات الاخيرة فيما يتعلق بالاستفتاء وقبول الاطراف المعنية لخطة السلم التي اقترحها الامين العام مصدر للارتياح ، ولاسيما وأنها تسفر عن نتائج مشجعة بالنسبة للآلاف العديدة من الاشخاص الذين تقدم اليهم المفوضية مساعدتها .

١١ - انني متأكد أن الجميع يدرك أن من أبرز التطورات الواعدة في هذه السنة توقيع الاتفاق الثنائي بين أفغانستان وباكستان في نيسان/ابريل . وترد في هذا الاتفاق اشارة خاصة الى عودة اللاجئين الافغان والى دور المفوضية في ذلك . لذلك فان الاتفاق يمثل فرصة طال انتظارها من جانب ملايين الافغان للعودة طوعيا الى وطنهم تحت اشراف دولي .

١٢ - ولعلكم تذكرون أن فريقا لتقصي الحقائق ، تابعا للمفوضية ، قد زار أفغانستان في شباط/فبراير . وفي اذار/مارس ، أنشئت في المقر قوة عمل ووحدة تنفيذية . واعتبارا من ١٥ ايار/مايو ، أي من تاريخ بدء نفاذ شروط اتفاقات جنيف ، قام لنا وجود في كابول عن طريق فريق مبعوث . وتستكمل هذه الجهود بزيادة في وجودنا الميداني في باكستان وجمهورية ايران الاسلامية .

١٣ - وبعبارة أخرى ، فقد تصرفت المفوضية بسرعة . وقد انخرطت المفوضية ، سعيا للاضطلاع بدورها في حالة العودة بأعداد كبيرة ، في أعمال تحضيرية مكثفة وخطط لمواجهة الطوارئ . وبغية الاضطلاع بولايتها في مجال الحماية ، وتمشيا مع الدور المرسوم للمفوضية في اتفاقات جنيف ، بما في ذلك تعريف الطرائق العامة للمساعدة ، اتخذت المفوضية عددا من التدابير لكي تؤكد من جديد التزام جميع الأطراف بالطابع الطوعي لأي عملية اعادة الى الوطن ولكي تكشف وجودها كمراقب ميداني .

١٤ - ومنذ أن عيّن الأمين العام في ١١ ايار/مايو الأمير صدر الدين أغاخان منسقا لبرامج الأمم المتحدة للمساعدة الانسانية والاقتصادية لصالح أفغانستان ، والمفوضية تحظى بأوثق الصلة به وتشارك في أعماله . وقد أشار النداء الذي وجهه الأمين العام في حزيران/يونيه من أجل تقديم المساعدة الى أفغانستان الى مبلغ ٣٨٧ مليون دولار ، أي ما يقرب من ثلث المبلغ الاجمالي ، وهو يتعلق باحتياجات العائدين . وعنصر الأغذية في هذه الاحتياجات عنصر ضخم ؛ وأود أن أضيف أن التخطيط لتنفيذ هذا الجزء من النداء يجري بالتشاور الوثيق مع برنامج الأغذية العالمي .

١٥ - وباعتبار المفوضية مشاركا ايجابيا في عملية التنسيق التي تضطلع بها الأمم المتحدة ، قمنا بتكثيف الحوار مع الأطراف الرئيسية المعنية . وفضلا عن ذلك ، خصص مبلغ ١٢ مليون دولار تقريبا للاحتياجات الفورية ، ولتهيئة أماكن مواد الاغاثة وللمشاريع التجريبية في مجالي الصحة والزراعة على نطاق صغير . وكما تعلمون ، فان الاحتياجات الفورية لعام ١٩٨٨ تبلغ حوالي ٥٠ مليون دولار ، وصل منها ١٥ مليون دولار . لذلك ، فانني أتوجه بالنداء للتقدم بمزيد من الوعود بالتبرعات والمزيد من المدفوعات لتلبية هذه الاحتياجات في أقرب وقت ممكن .

١٦ - ومع ذلك ، ونظرا لصعوبة التنبؤ بمسار الاحداث في افغانستان في المستقبل ، فان المفوضية تعتزم مواصلة برامج المساعدة في جمهورية ايران الاسلامية وباكستان بمستوياتها الحالية الى أن تبين بوضوح الحاجة الى تعديل . والمفوضية تدرك أيضا ضرورة تضمين أي برنامج للعودة المنظمة قدرا من المرونة يسمح باجراء تعديلات في الوقت المناسب لمواجهة الظروف المفاجئة .

١٧ - لقد حدث تطور هام آخر في منطقة قريبة وهو توقيع اتفاق السلام بين الهند وسري لانكا . وأسفر هذا الحدث عن وجود للمفوضية في سري لانكا في أواخر العام الماضي . وبذلك استطاعت المفوضية أن تساعد نحو ٠٠٠ ٢٥ من تاميل سري لانكا على العودة من الهند الى وطنهم . وحددت المفوضية الطابع الطوعي للعودة التي أصبحت تنفذ بالكامل . وفضلا عن ذلك ، فإن من المتوقع أن تسمح لنا الخبرة المكتسبة على مدى الأشهر العشرة الماضية بالتخطيط لعودة الـ ٠٠٠ ١٠٠ شخص المتبقين الآن في الهند من التاميل طوعيا وتنفيذها . كذلك فإن إعمال اتفاق السلام بين الهند وسري لانكا ، واستقرار حالة الأمن ، واقتران ذلك بالثقة التي نشأت عن البرنامج الجاري ، أمور ستيسر الى حد بعيد العودة الطوعية للسريلانكيين من مناطق أخرى في العالم أيضا .

١٨ - ويتعين عليّ أيضا أن أشير الى تطور آخر ، حديث وواعد ، في المنطقة . فبناء على طلب حكومة بنغلاديش ، رتبت المفوضية في أيار/مايو ١٩٨٨ لوجود لها في دكا لتقديم مساعدة محدودة النطاق ريثما يوضع حل دائم للبيهاريين الذين لم يستفيدوا من فرصة الحصول على جنسية بنغلاديش . وإن ما أكدته باكستان مؤخرا من امكان عودة هؤلاء الأشخاص الى وطنهم يهيئ جوا من التفاؤل . وهذا التأكيد ، الى جانب إنشاء صندوق استئماني ترعاه باكستان بالاشتراك مع الرابطة ، وهي منظمة خيرية اسلامية ، سوف ييسر العودة الطوعية واندماج عشرات الآلاف من هؤلاء الأشخاص تماما في المجتمع . وستظل المفوضية على اتصال وثيق مع الحكومتين المعنيتين ومع الرابطة لموالاة هذا العمل .

١٩ - وقد أبلغت اللجنة في دورتها الثامنة والثلاثين بأن العودة الطوعية للاجئي أمريكا الوسطى قد بدأت مسارها وأن التوقعات بالنسبة للمستقبل تبدو واعدة . وأشرت أيضا الى أملنا في أن يسفر تخفيض حدة التوتر في المنطقة ، مثلما اتضح من اتفاق السلام اسكيبولاس الثاني (Esquipulas II) عن اتاحة الفرصة للمفوضية حتى تستكشف كل امكانية متاحة للبحث عن حلول انسانية للاجئين . وفي هذا السياق ، وجهت انتباه اللجنة أيضا الى الجهود التي كانت تبذل وقتئذ للدعوة الى عقد مؤتمر دولي لتسهيل الوصول الى حلول ملموسة . ويسرني أن أبلغكم اليوم أن تقدما كبيرا قد أحرز في كلا

المجالين ، استمرار العودة الطوعية وعقد المؤتمر المقترح . وفيما يتعلق بالمجال الأول ، فقد عاد طائعا ، خلال الأشهر الثمانية الأولى من السنة ، نحو ٢٠٠ ١٢ شخص الى الوطن بمساعدة المفوضية . ويفوق هذا الرقم بالفعل الرقم المسجل في عام ١٩٨٧ حين عاد حوالي ٠٠٠ ١١ شخص . وظلت اسهامات اللجان الثلاثية تضطلع بدور رئيسي في هذه الانجازات . بيد أن هذه التحركات لم تخل من التوتر واستدعت اجراء استعراض جديد لتعزيز الطابع الانساني لمشاركة المفوضية . ولا بد من الاتفاق فيما بين بلدان اللجوء وبلدان المنشأ حول مسؤوليات واختصاصات كل منها بما يتمشى مع المبادئ الانسانية المقررة ومع الولاية المسندة للمفوضية . فإذا ما تم ذلك ، توجّب على المفوضية والسلطات الحكومية تحديد الطرائق العملية ؛ على أن يراعى تماما دور المفوضية الإنساني وغير السياسي ، وأن يجري ذلك دون تدخل خارجي . هذا مع العلم بأن ما أنجز حتى الآن لا يزال يبعث على التفاؤل بالنسبة للمستقبل .

٣٠ - أما فيما يتعلق بالمؤتمر ، فيسرني أن أعلن أنه ، منذ أسابيع قليلة فقط ، توصلت اللجنة الحكومية الدولية المكونة من حكومات السلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا والمكسيك ونيكاراغوا وهندوراس ، وكذلك المفوضية ، الى اتفاق حول القضايا الاساسية . واتفق على أن يعقد المؤتمر في غواتيمالا في أوائل أيار/مايو ١٩٨٩ . وقد اتفقت البلدان المشرفة على المؤتمر على الابقاء على طابعه الانساني وغير السياسي وهذا أمر بالغ الاهمية . اذ يسمح ذلك بالتعرف على مدى ضخامة المشاكل التي تؤثر على اللاجئين والعائدين والفئات الأخرى المرتبطة بهم من سكان أمريكا الوسطى ، وتحديد استراتيجيات التصدي لهذه المشاكل ، ووضع خطة عمل لحلول ترتبط بالبرامج الإنمائية وتأخذ في الاعتبار وجود اللاجئين والعائدين والنازحين كما ورد ذلك في خطة الأمم المتحدة الاقتصادية الخاصة بأمريكا الوسطى . وفيما يتعلق بهذه الخطة ، قامت بعثة تقنية تابعة للمفوضية بزيارة المنطقة مؤخرا لإعداد المخططات والوسائل ومنها توسيع نطاق التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات الأخرى . وقد بدأت بالفعل الجوانب التقنية وجوانب البرمجة المتعلقة بالمؤتمر ، ولن تألو المفوضية جهدا في سبيل إنجاح هذا المؤتمر .

٣١ - وأعتقد أن من الضروري ، في هذا المقام ، أن يقال شيء عن الجزء الجنوبي ذلك الجانب من الكرة الأرضية . ذلك أن هذه المنطقة ، التي ربما لم تحصل على ما يجب من اعتراف وبسخائها تجاه اللاجئين ، تضطلع بدور هام في توفير الملاذ في حالات فردية . ومن ثم ، فإنني أود أن أكرر الاعراب عن تقديري لبلدان مثل الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل على مساهماتها الإنسانية المتواصلة .

٢٢ - وأود أن أوجه اهتمامكم الى منطقة أخرى هي منطقة جنوب شرقي آسيا ، كمثال أيضا على عملنا الساعي للحلول في غمار ما يبدو أنه مشكلة عسيرة . فطوال سنوات عديدة ، اعتبر المجتمع الدولي أن تقاسم الاعباء على الصعيد الدولي في هذه المنطقة انجاز منقطع النظير . فقد وجد أكثر من ١,١ مليون شخص من الهند الصينية مأوى جديدا من خلال إعادة التوطين بعد أن منحوا لجوءاً أولاً مؤقتاً . بيد أن تدفقات طالبي اللجوء من الهند الصينية التي لم تنقطع طوال ١٣ عاما أدت الى احباط لا معدى عنه لدى بلدان اللجوء في المنطقة . وتفاقم هذا الاحباط بسبب الشكوك التي أثيرت حول حسن نية طالبي اللجوء هؤلاء وحول التزام المجتمع الدولي تجاه إعادة التوطين . ونتيجة لذلك ، اتخذت الحكومات في المنطقة ، أو فكرت في اتخاذ ، خطوات لمنع التوافد . وترتبت على هذه التدابير آثار سيئة وغير مقبولة . فقد أدت الى ضياع الأرواح والى كثير من المعاناة البشرية . وكانت النتيجة الواضحة هي تدهور ممارسة اللجوء الانسانية في بلدان المنطقة ، مما قوّض توافق الآراء الذي تم التوصل اليه في مؤتمر عام ١٩٧٩ بشأن لاجئي الهند الصينية .

٢٣ - وتحسبا في الأساس لهذه الأزمة ، استهلت المفوضية عملية مشاورات استمرت حوالي ١٨ شهرا ، كان الهدف منها هو التوصل الى توافق جديد في الآراء على المستوى الدولي . ولم يتطلب ذلك أفكارا جديدة لدعم هيكل عام ١٩٧٩ فحسب ، وإنما تطلب أيضا ادراكا من جانب جميع الأطراف المعنية لكي تضطلع بأدوارها ومسؤولياتها في العثور على حلول فعالة وانسانية لهذه المشكلة التي طال أمدها . ونتيجة لذلك ، حملت بعض التطورات ذات الأهمية على قدر من التفاؤل . ففي نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، وفي أوتاوا ، توصل بعض الحكومات الهامة في مجال إعادة التوطين الى تفاهم عريض حول عناصر مجموعة جديدة من الأفكار التي يمكن أن تشكل اطارا للحوار . وفي تموز/يوليه اجتمع وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في بانكوك وأصدروا اعلانا بشأن لاجئي الهند الصينية دعوا فيه الى عقد مؤتمر دولي لمعالجة هذه المسألة . وأعربوا أيضا عن اعتقادهم بأن حل المشاكل الإنسانية في المنطقة عنصر هام من عناصر معادلة السلم في جنوب شرقي آسيا .

٢٤ - وأكدت حكومة جمهورية فييت نام الاشتراكية ، من جانبها ومن خلال رسالتين وجهتهما الى الأمين العام للأمم المتحدة وإليّ في ١ تموز/يوليه ، على استعدادها للعمل ، من خلال الحوار ، مع سائر الأطراف للعثور على حل لمشكلة المغادرة غير القانونية . وأجريت مناقشات ثنائية بعد ذلك في تموز/يوليه وآب/أغسطس بين فييت نام وماليزيا وهونغ كونغ والمفوضية ، ومن المزمع اجراء سلسلة من المشاورات للإعداد

لعقد مؤتمر هام يسعى للحلول في العام القادم . ومن المقرر أن تنطوي الاعمال التحضيرية هذه على سعي مشترك للوصول الى توافق في الآراء يتضمن بالفعل "مجموعة" من الحلول من بينها اللجوء وإعادة التوطين والعودة الطوعية .

٣٥ - والمفوضية مستعدة لبذل قصارى جهودها لاداء دور حفّاز في تشجيع عملية الحوار هذه ، وستظل تؤدي دورا نشطا في هذه العملية خلال الشهور المقبلة . وفي الوقت نفسه ، فإنني أعتقد اعتقادا راسخا بأنه لا يمكن توقع النجاح إلّا اذا تصرفت الحكومات المعنية بطريقة متسقة وتوقفت وتخلت عن اتخاذ التدابير والاجراءات التي تقوّض القواعد والاجراءات الحالية . ومن هذا المنطلق ، أناشد جميع الاطراف المعنية بأن تتعاون مع المفوضية خلال هذه الفترة الحاسمة ، وأن تثق تماما بأنه يمكننا معا أن نحقق نتائج مرضية تتمشى مع المعايير الانسانية .

٣٦ - وكمثال على هذا النوع من التعاون ، يمكن للمفوضية أن تشير الى التفاهم الذي تم التوصل اليه مؤخرا مع هونغ كونغ بشأن لاجئي القوارب . وهذا التفاهم ، الذي سجل التزام هونغ كونغ بتحسين معاملة وظروف معيشة اللاجئين وطالبي اللجوء ، قد أتاح للمفوضية أن تضطلع بدورها التقليدي في الاشراف على جهاز لتحديد أهلية اللجوء وهو جهاز كانت السلطات قد قررت ، من جانب واحد ، انشاءه في حزيران/يونيه من هذا العام . وأود أن أعرب عن تقديري لسلطات هونغ كونغ والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية لروح التعاون التي سادت مناقشاتنا .

٣٧ - لقد أشرت في البداية الى أن هذه المبادرات والانجازات عادلتها للأسف تطورات مقلقة في أجزاء عديدة من العالم . فقد نشأت حالات طارئة جديدة ومستمرة واجهتنا ، اضافة الى تفاقم أو تعقد المشاكل القديمة ، بتحديات رهيبة في جبهات عديدة .

٣٨ - وكانت افريقيا أشد المناطق تأثرا بالتدفقات الجديدة . ومن الثابت أن أوضاع اللاجئين في افريقيا ، بوجه عام ، قد تدهورت بشكل ملحوظ خلال الاشهر الاثني عشر الماضية نتيجة لاستمرار التدفقات الجديدة . فقد أضيف نحو ٠٠٠ ٨٠٠ لاجئ الى عدد اللاجئين المذهل في القارة . وثمة سبب غير مباشر ، وإن كان بالغ الدلالة ، لهذا الوضع المؤسف وهو محنة افريقيا الاقتصادية التي تذكرنا بحيوية الصلة بين الاغاثة والمساعدة الإنمائية .

٣٩ - ولا تزال تدفقات اللاجئين بأعداد كبيرة مستمرة من موزامبيق الى البلدان المجاورة ؛ ويوجد أكبر عدد منهم في ملاوي حيث تجاوز عددهم الآن ٠٠٠ ٦٥٠ لاجئ ؛ ومن

جنوب السودان الى غرب اثيوبيا حيث تجاوز عددهم الآن ٠٠٠ ٣٢٠ لاجئ . ومنذ منتصف سنة ١٩٨٨ ، وصل أكثر من ٠٠٠ ٢٥٠ لاجئ من شمال غربي الصومال الى شرقي اثيوبيا ، وخلال الشهرين الماضيين وصل أكثر من ٠٠٠ ٦٠ لاجئ من بوروندي الى رواندا . ولئن كان من الممكن القول بإنه تمت السيطرة على عمليات الطوارئ في ملاوي ورواندا ، فإن الأمر ليس كذلك بعد بالنسبة لاثيوبيا - وذلك - رغم جهود الحكومة والمفوضية وشركائنا التنفيذيين - لان انعدام الموارد الطبيعية ، ولا سيما المياه ، في المواقع الشرقية وشدة سوء حالة التغذية التي يعاني منها الوافدون الجدد الى الغرب ، والصعوبات اللوجيستية الهائلة التي تكتنف عمليات الامداد في الشرق والغرب على السواء أدت الى بطء التقدم . ويستدعي ذلك بذل جهود مجددة وعاجلة للسيطرة على الموقف . وأود أن أشير الى أن الطابع الذي اتسم به أحدث تدفقين للاجئين ، من الصومال وبوروندي ، لم يتح أي وقت للتخطيط لمواجهة الطوارئ . ومع ذلك ، استطاعت المفوضية أن تستجيب في الوقت المناسب لحالتين صعبتين من حالات الطوارئ وبفاصل شهور قليلة .

٣٠ - وازاء هذه الظروف المأساوية التي تجابه بلدانا افريقية عديدة ، يتضح أن السعي الى الحلول الدائمة يظل اقتراحا بالغ الصعوبة ما لم يبدأ الانتعاش الاقتصادي في القارة . ولن يمكن تحقيق ذلك إلاّ بالتصدي فورا للأسباب التي أدت الى النزاع والعنف ، واستئصال جذورها . إن الحكومات التي تتحمل منذ سنوات أعباء اللاجئين تنوء تحت وطأتها باطراد . وليس أقل هذه الأعباء وطأة عبء الذين توطنوا تلقائيا والذين يمكن أن يسهموا بقدر كبير في الاقتصاد الوطني في الأوقات الملائمة ، ولكنهم أول من يعانون ، بضغطهم على الخدمات ، في الأوقات السيئة .

٣١ - والمفوضية ، كما تعرفون ، تتعامل مع نتائج أفعال البشر ، وهي السبب الرئيسي في هروب الأشخاص الذين تشملهم ولاية المفوضية . ولئن كان يتعين على المفوضية أن تغالب النتائج الانسانية المترتبة على هذه الأفعال ، فإنه لا غنى عن التركيز على ضرورة تصدي المجتمع الدولي لأسباب ذلك وحشد أكبر قدر من الدعم للبلدان المضيفة بشكل تستديم جدواه . ومن ثم ، فإن المساعدة الانسانية في مناطق منشأ العديد من اللاجئين لا تزال تتسم بأهمية حيوية ، بكل معنى العبارة . ومن المهم تفادي الإثقال على المتحلين بفضيلة السخاء على ضيق مواردهم ، بتجاهل مساهماتهم أو احتياجاتهم أو التقليل من شأنها .

٣٢ - ومن جانبها ، فإن المفوضية ، اعترافا منها بهذه الحقائق ، قد سعت الى الاستجابة لها استجابة فعالة في حدود اختصاصاتها . ففيما يتعلق بالموارد أولا ،

بلغت برامجنا العامة في افريقيا لهذه السنة أكثر من ضعف مستواها الذي بلغته قبل سنتين فقط . ولئن كنت سأتناول مسألة الموارد بمزيد من التفصيل فيما بعد ، فسأكتفي بالقول هنا إن الآثار الطويلة الأجل الناجمة عن نقص مساعدات الطوارئ المقدمة الى اللاجئين في بلدان اللجوء التي تندر فيها الموارد قد تكون فاجعة . ثانيا - وفيما يتعلق بالحاجة الى الربط بين المعونة المقدمة للاجئين والتنمية من أجل تعزيز القدرات الاستيعابية للبلدان المضيفة وتحسين مساهمة اللاجئين في الدول المضيفة لهم - اتخذت المفوضية تدابير هامة لتحسين دورها الحفزي في هذا المجال ولإرساء هذه الجهود على قاعدة أصلب من حيث السياسة العامة والمؤسسات . ويرد وصف أكثر تفصيلا لهذه الجهود في ورقة الاجتماع المعروضة عليكم وذلك من وجهة نظر تشغيلية وذات صلة بالسياسة العامة . وإنني واثق من أن اللجنة ستخصص خلال الأيام المقبلة ما يكفي من الوقت لهذا البعد البالغ الأهمية من عملنا .

٣٣ - وثمة حالة أخرى لا تزال معقدة وسريعة التطور ، وهي حالة أوروبا وأمريكا الشمالية . وقد بينت اهتمامي بهذه الحالة ، في إطار مشاوراتنا الحكومية الدولية ، في بياني الذي وجهته الى اللجنة التنفيذية في السنة الماضية . وبالنظر الى التغير السريع الذي شهدته الأحداث والى ما تتسم به من أهمية ، فإنها تتطلب إجراء استعراض آخر حديث .

٣٤ - وكما تدركون ، فإن التغيرات المقترحة في التشريعات والإجراءات الوطنية التي تؤثر على ملتمسي اللجوء واللاجئين هي تغيرات تصحبها جهود ترمي إلى التنسيق بين المؤسسات الإقليمية المشتركة بين الحكومات . وقد رحبت المفوضية بفرص اتاحة خبرتها وإبداء آرائها في هذه العملية الجارية . ويمكن بيان اهتمامنا الرئيسي ببساطة : أن بإمكان أية حكومة أو مجموعة من الحكومات أن تستحدث ، في أي وقت ، قوانين جديدة وإجراءات جديدة واتفاقات جديدة ، ولكنه يجب ألا يؤدي أي منها ، نظريا أو عمليا ، وبأي شكل من الأشكال إلى اضعاف تقاليد اللجوء أو تضييقها . فالاجراءات المتخذة من جانب واحد بهدف إغلاق الأبواب في وجه أولئك الذين يحتاجون الى حماية دولية ليست الرد على تحديات هذا العصر - وهو موضوع سأتناوله فيما بعد وبمزيد من الإسهاب في ملاحظاتي . وسيظل النهج الأفضل يتمثل في إجراء حوار صريح ومفتوح فيما بين الحكومات وتلك المنظمات الإنسانية المعنية بصورة مباشرة . وبعبارة أخرى ، ينبغي بذل جهد مشترك لتمهيد الطريق للتوصل الى حلول حقيقية .

٣٥ - وبالطبع فإنه من المهم الاعتراف بأن هذه المنطقة أيضا قد واجهت مشكلة توافد اللاجئين الحاشد . كما بات من الواضح بصورة متزايدة انه يلزم بذل جهود اضافية لصون

حقوق ملتمسي اللجوء الفارين من الاضطهاد أو العنف . ولئن كان ينبغي إيجاد حلول أخرى بالنسبة لفئات أخرى من الاشخاص ، فإن هذا ينبغي ألا يتم على حساب ملتمسي اللجوء . ولذلك يلزم بذل المزيد من الجهود الى أن يتحقق هذا الهدف .

٣٦ - وبهذه الروح ، لا بد لي من أن أُكرر القول بإن المفوضية تعلّق أهمية عظيمة على عملية المشاورات التي بدأت في عام ١٩٨٥ مع الحكومات في المنطقة . ولئن شاب هذه المشاورات في البداية شيء من التوتر والاختلاف ، فهي تشتمل الآن على أفرقة عاملة تناقش فيها مشاكل محددة في أوروبا وأمريكا الشمالية بطريقة بناءة وساعية للحلول . وقد أدى هذا التعاون الإيجابي الى تحديد الحلول السليمة في توفير اللجوء المؤقت حتى بالنسبة لمن هم غير مؤهلين لذلك بالكامل وفي المساهمة في تهيئة الاحوال في بلدان المنشأ بما ييسر العودة الطوعية الى الوطن . وهكذا شجعت الحكومات مثلا على تقديم دعمها للبرامج المضطلع بها في سري لانكا والتي من شانها أن تساعد في تعزيز التقدم في اتجاه تحقيق السلم في ذلك البلد ، وتهيئة الاحوال الكفيلة بإتاحة تحقيق توسع مطرد في عملية العودة الطوعية الى الوطن . وفي السياق نفسه ، أُحرز تقدم أيضا خلال عام ١٩٨٨ في جهد مشترك مكثف لإيجاد حلول بالنسبة للاجئين في تركيا . وبالمثل ، فقد اضطلعت المنظمات غير الحكومية بدورها وينبغي تشجيعها على مواصلة ذلك . إن المشاورات الاوروبية بشأن اللاجئين والمنفيين ، وهي محفل يضم نحو ٤٥ منظمة غير حكومية في أوروبا ، تتبادر الى الذهن كمثال على المساهمة الإيجابية التي يمكن أن تقدمها المنظمات غير الحكومية . ولئن كان سيلزم اتخاذ إجراءات منسقة من قبل جميع المعنيين بالأمر من أجل التفاوض على إحراز المزيد من التقدم اضافة الى ما أحرزته المشاورات الاوروبية بالفعل ، فإن ما حققناه يمثل إنجازا بارزا . والواقع انه بالنظر الى التقدم المحقق في معاملة الدول لمجموعات معينة من اللاجئين ، فإنني آمل أن يتسنى الآن تطبيق هذا المسلك بصورة منهجية في حالات مماثلة .

٣٧ - ولا يسعني إلا أن أُكرر هنا الإعراب عن اهتمام المفوضية بأن تشكل إجراءات اللجوء المنصفة والكفؤة التي تكفل إمكانيات كاملة لملتمسي اللجوء ، حجر الزاوية الذي لا ينازع بالنسبة لجميع التطورات في المستقبل . وكما أوضحت لكم قبل سنة ، فإن التاريخ الحديث قد دل على أن أي لجوء يُلتمس يمكن تماما أن يكون ذا طبيعة مؤقتة . إن مختلف المبادرات السلمية التي اتخذت على مدى السنة الماضية وما ينشأ عنها من فوائد حقيقية أو محتملة بالنسبة للاجئين تعزز صحة هذه الحقيقة . وإنني واثق من أن تزايد الاعتراف بهذه الحقيقة بالاضافة الى التقليد العريق المتبع في المنطقة من حيث تقاسم الاعباء واللجوء سيفيد جهودنا الجماعية .

٣٨ - لقد قلت في مناسبات عديدة بأن الحماية الدولية تظل تمثل المهمة الاساسية للمفوضية . واسمحوا لي أن أكرر بأن مساعينا اليومية في جميع المجالات تستند الى هذا الاعتبار الاساسي . إن جميع وظائفنا ، بما فيها البحث عن الحلول ، تتصل بوظيفتنا الحمائية الدولية . ولذلك يجب النظر بكل جدية الى مسائل الحماية التي تواجه المفوضية . وطبيعة هذه المسائل ، فضلا عن اهتماماتنا إزاءها ، تنعكس في الوثائق المعروضة عليكم ، خصوصا حسبما يرد في المذكرة بشأن الحماية الدولية . ومع ذلك فإنني أود أن أدلي ببضع كلمات تكملة لهذه المعلومات ، وذلك بالنظر الى أهمية الموضوع .

٣٩ - يتعين علينا ، في جهادنا لتذليل صعوبات توفير الحماية الدولية للاجئين ، أن نسلم بعنصرين هما : أن هذه هي مسؤولية أساسية أسندها مجتمع الدول إلى المحفل المتعدد الاطراف ، وهي مسؤولية لا يمكن التفريط بها ، وأن هذه المسؤولية ذات طبيعة معقدة . وهي مهمة لن تلزم إلا خلال تلك المرحلة المؤقتة التي يفتقر فيها المنفيون الجدد لاي شكل آخر من أشكال الحماية . ويتمثل القدر الامثل من الحماية في اكتساب جنسية جديدة أو العودة الى الحماية التي توفرها الجنسية السابقة . وبالتالي فإن الاقتراب من الحل يحدد مدة الحماية الدولية . ولذلك فإن الحماية ليست غاية بحد ذاتها بل هي ضمانة ضرورية لحقوق الإنسان الاساسية الى أن تضطلع دولة بهذا الدور .

٤٠ - إن الصلة بين حقوق الإنسان ومشكلة اللاجئين هي صلة أساسية وتستحق إعادة التشديد عليها بصفة خاصة في هذه السنة التي يحتفل فيها بالذكري السنوية الاربعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . وفلسفة هذا الإعلان وأهدافه هي جزء لا يتجزأ من عمل المفوضية . فاللاجئون يصبحون لاجئين نتيجة لانتهاكات - إما محددة أو عامة - لحقوق الإنسان الاساسية . والمقصود بهياكل الحماية الدولية وقاية هؤلاء اللاجئين من أن تنتهك حقوقهم أيضا أثناء وجودهم في المنفى . واللاجئون أقلية من الضحايا تنفرد بسمة عدم القدرة على العودة الى الوطن بأمان وكرامة . وقد اعتبر المجتمع الدولي قبل أربعة عقود أن حماية الحقوق الاساسية لهذه الاقلية الضعيفة ينبغي أن تسند الى المجتمع الدولي عن طريق المفوضية . إن هذه المعالم التاريخية - الذكرى السنوية الاربعون لاعتماد الإعلان العالمي ، تليها في السنة القادمة الذكرى السنوية العشرون لاعتماد اتفاقية اللاجئين من قبل منظمة الوحدة الافريقية ، والمعاهدة الدولية الاولى التي تشير إلى اللجوء ، وهي معاهدة القانون الجنائي الدولي التي وقعت قبل قرن من الزمن في مونتيفيديو - ينبغي أن تذكّرنا جميعا بحجم هذه المهمة وأبعادها التاريخية .

٤١ - ومن المهم في الوقت نفسه التسليم بأن لهذه المهمة طبيعة أخلاقية آمرة ، كما أكد غيري في أحيان كثيرة . فهي في نهاية الأمر لا تعتمد على الاتفاقية الدولية والهياكل القانونية الوطنية بقدر ما تعتمد على الضمير الجماعي لمجتمع الأمم . وهذا البعد الأخلاقي هو الذي يجعل عمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عملا فريدا بين المنظمات الدولية وهو الذي يجعل مهمتنا في الوقت نفسه مهمة بالغة الصعوبة في كثير من الأحيان . إلا أننا لا نلتمس الأعذار للاضطلاع بهذه المهمة ، إذ أننا نفعل ذلك نيابة عنكم - نيابة عن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة . وقد قلت في أحيان كثيرة أن ما أفضله في أداء هذه الوظيفة هو الاقناع الرصين لا التصريحات العلنية ، وفي اعتقادي أن هذا هو ما يجب أن يحدث في مجال حساس كهذا . إلا أنه قد تكون هناك أوقات لا يكون هذا كافيا فيها . وفي هذه الحالات ، تحتمّ علينا الضرورة الأخلاقية لمسؤولية الحماية المسندة إلينا أن نستخدم كافة الوسائل المتاحة لنا من أجل حماية أولئك الأفراد الذين نمثل الملجأ الأخير بالنسبة لهم . وهذا لا يعني انه ينبغي لنا أن نعتمد مواقف متسامية غير واقعية تغفل الحقائق السياسية لعالم كثيرا ما يكون قاسيا . ولكنه يعني أن بحثنا عن الحلول يجب أن يكون محكوما بالقواعد الأساسية للعدالة الطبيعية والقواعد المقبولة في معاملة احدى أضعف المجموعات فيما بيننا . وقد ظلت هذه القواعد الدولية دائما منفصلة عن الاهتمامات الوطنية وأسمى منها وستظل كذلك . ونحن إذ ننادي بتوفير الحماية للاجئين ، إنما ننادي باحترام هذه التقاليد العريقة وإنما نوجه ندائنا الى ضمير الأمم وإنني واثق من أن هذا النداء هو نداء سيؤيده بالكامل جميع أعضاء اللجنة التنفيذية وجميع الدول الأخرى الممثلة هنا .

٤٢ - إن على المفوضية أن تواصل عملها في ظروف تغل العزيمة مع تزايد المهام ذات التحديات المستمرة . إن التعقيدات المتعاظمة التي تحيط بمساعينا ، سواء كانت في تلبية الاحتياجات البشرية الحيوية والملحة أو في المشاركة بصورة متزايدة في المساعي الحساسة الساعية لإيجاد الحلول ، تتطلب المزيد من الدعم الدولي .

٤٣ - وستحتاج المفوضية من جانبها الى الموارد اللازمة للتعامل مع الواقع الذي يواجهها . وكما تدركون ، فإن الطلبات الجديدة المقدمة الى المفوضية قد اقتضت إجراء تنقيح بالزيادة قدره ٤٣,٦ مليون دولار في ميزانية البرامج العامة لعام ١٩٨٨ ، من ٣٧٧,٥ مليون دولار اعتمدت في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧ الى ٤٢٠,١ مليون دولار . ولم يتم التوصل الى هذه الميزانية المنقحة إلا بعد إجراء استعراض شامل للمتطلبات والوفورات الشاملة . وقد أُجري أحدث استعراض قبل وقت قريب وذلك في منتصف أيلول/سبتمبر عندما اقتضت إجراءه أساسا التطورات التي حدثت في اثيوبيا

وملاوي ورواندا وهونغ كونغ . والواقع أن هدف البرامج العامة قد اتبع منحنى مستمر الارتفاع منذ بداية السنة وتعين توجيه العديد من النداءات من أجل الحصول على أموال إضافية . ولا بد لي من أن أُعرب هنا عن مدى امتناني لمجتمع المتبرعين لاستمراره ، طوال هذه الأوقات العصيبة ، في دعم عمل المفوضية وإتاحة موارد كافية . إلا أنني لن أكون صريحا إذا أخبرتكم بأن الحالة المالية للمفوضية لا تدعو الى القلق . فنحن جميعا نفهم تماما إنه بالرغم من التفاني والالتزام اللامتناهيين للحكومات ، فإن لمواردها المالية حدودا واضحة . ولئن كان توافر الأموال اللازمة يمثل بالتالي مصدر قلق ، فإنني واثق بأن في إمكاننا أن نعوّل على أقصى دعم من المتبرعين .

٤٤ - وفي هذا اليوم الذي اخاطبكم فيه ، لا تزال المفوضية تبحث عن نحو ١٢٠ مليون دولار لتغطية الاحتياجات المتوقعة ، وهذا كما ذكرت يمثل مصدر قلق حقيقي . وأود أن أؤكد لكم بأننا لا ندّخر جهدا لكي نحدد ضمن الموارد القائمة الأموال التي يمكن توفيرها أو تحويلها أو استردادها أو إعادة توزيعها . إلا أنه بالنظر الى الحالة المالية الخطيرة السائدة التي تواجهها المفوضية ، لا بد لي من أن اغتنم هذه الفرصة لكي أُكرر نداءنا العاجل من أجل تقديم مساهمات سخية في أسرع وقت ممكن .

٤٥ - إننا ندرك أيضا انه من أجل تلبية احتياجات اللاجئين ، لا بد لنا من أن نحوز على ثقتكم ، وأنه لا يكفي تحديد أهداف أو أرقام مالية فحسب ، مهما كانت دقة التحري في التوصل اليها ، بل إنه يجب على المفوضية أن تثبت حسن إدارتها لمواردها البشرية والمادية . وبالطبع فإن هذا الموضوع كان من المواضيع ذات الأولوية العليا بالنسبة لي منذ أن توليت مهام منصبي قبل نحو ثلاث سنوات . وقد أُسندت الي ولاية تتمثل في إجراء فحص شامل وتحسين جذري لإدارة وفعالية المفوضية ، وقد اضطلعت بهذه المهمة بكل جدية . وهو أمر استلزمته بصفة خاصة سرعة تطور حالة اللاجئين في العالم . وتبعا لذلك ، فقد أولي اهتمام عاجل لمجالات مثل الرقابة المالية والبرنامجية ، وشؤون الموظفين والإدارة عموما . وشرع في إعادة تنظيم المفوضية في عام ١٩٨٦ بإدراك حقيقي أنه عن طريق زيادة فعالية الموظفين ، وتخفيض تكاليف الدعم وتحديث أداء/مراقبة البرامج ، يمكن توليد قدر أكبر من الدينامية في المفوضية كلها مما يتيح لها أداء مهامها الحيوية بصورة أكفأ وأكثر فعالية من حيث الكلفة .

٤٦ - إنكم تعرفون جيدا ما تم اتخاذه من تدابير ، ولذلك فإنني لن أتناولها بإسهاب هنا . وقد كانت هذه التدابير موضوع حوار جار وتفصيلي بين اللجنة التنفيذية ومكتبي منذ فترة . وقد أطلعت المفوضية اللجنة بانتظام على أهداف وآثار خطة الدعم

التشغيلي وخطة العمل السالفة لها . ولا يشكل وضع و/أو تحسين شبكة معلومات الإدارة المالية ، ودائرة الدعم التقني ، ودائرة الإمدادات والمعونة الغذائية سوى بضعة عناصر هامة من عناصر الخطة التي آتت ثمارها بالفعل . ولئن كان هناك المزيد مما يتعين تحقيقه ، فإنه ما من شك بأنه نتيجة لجهودنا المتراكمة ، تم إدخال تحسينات كبيرة في عملية تقدير الاحتياجات في المفوضية ، وفي تحسين نوعية ونطاق التخطيط المالي والميزنة ؛ وفي تحسين تقدير البرامج وإعادة تقييمها واستعراضها . وقد أصبحت هذه سمة منتظمة من سمات عملنا .

٤٧ - وثمة عنصر أساسي من عناصر التحسينات في المجالين المالي والاداري ، وهو عنصر الموظفين : نوعيتهم ومستواهم وادارتهم . وقد قلت في أحيان كثيرة ، وأكرر القول هنا ، بأن نوعية برامجنا لا تجود إلا بجودة نوعية الناس الذين يقومون بادارتها . وفي هذا الخصوص ، أود أن أشيد بموظفي المفوضية الذين كرّسوا أنفسهم دون أثرة لأداء ما أسند اليهم من مهام كثيرا ما كانت صعبة . وبصفة خاصة في وقت يشهد زيادة في عبء العمل من جهة وقيودا ادارية ومالية على نطاق المنظومة من جهة ثانية ، فقد تضاعف قدر المطلوب من الموظفين من طاقة وهمة . وأنا أعجز من أن أعرب بقدر الكفاية عن اعجابي بالطريقة الرائعة التي عالج بها الموظفون هذه الطلبات والضغوط الجديدة . وقد أكد هذا الالتزام رئيس مجلس الموظفين في بيانه الذي أدلى به أمام اللجنة الفرعية المعنية بالشؤون الادارية والمالية في الاسبوع الماضي ، والذي اشتمل على تنويه بالحوار البناء القائم حاليا بين الموظفين والادارة . وستواصل الادارة من جانبها العمل بروح ايجابية الى أقصى حد مع مجلس الموظفين فيما يتعلق بالمسائل التي هي موضع اهتمام مشترك .

٤٨ - وفي الوقت نفسه ، وبالاضافة الى الاصلاحات المؤسسية ونوعية موظفينا ، يجب علينا أن نكفل توافر مستويات ملائمة من الموارد البشرية لتلبية متطلبات حالات اللاجئين الجديدة أو المتسعة . وكما تدرك اللجنة ، فقد بُذل وسيواصل بذل كل جهد من أجل اعادة توزيع الوظائف والموظفين ولاستخدام موارد الشركاء التنفيذيين من أجل تلبية الاحتياجات غير المتوقعة بالرغم من أن هذا لم يكن ممكنا في عدة حالات . وخصوصا عندما يتعلق الأمر بحماية اللاجئين وعندما يتعين أن يضمن الموظفون أداء البرامج سواء كانت لأغراض الرعاية والاعالة في حالات الطوارئ أو لأغراض العمل المتصل بايجاد الحلول ، فإننا ندعو الى مواصلة دعم وتفهم اللجنة التنفيذية من أجل اعتماد موارد اضافية حسب مقتضى الحال . وفي هذا الخصوص ، تمثل كلمات المساندة التي أعرب عنها في الاسبوع الماضي في اجتماعيّ اللجنتين الفرعيتين مصدر تشجيع نشعر إزاءه بالامتنان .

٤٩ - وهذا لا يعني أننا نحينا الحاجة الى تبسيط مستويات التوظيف وتخفيض تكاليف الدعم الى مرتبة ثانوية . فتمشيا مع توصيات فريق الـ ١٨ (فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للامم المتحدة)(أ) والاستنتاجات التي خلصت اليها اللجنة التنفيذية في سنة ١٩٨٧ فيما يتعلق بمسائل الادارة ودعم البرامج وادارتها ، سعت المفوضية الى الوفاء بالتزاماتها بتخفيض الموظفين وما يتصل بذلك من تكاليف دعم . ويجري على نحو منتظم توجيه انتباه اللجنة التنفيذية الى هذه الجهود بطريقة منهجية وشفافة . وفي الوقت نفسه ، واذ نتخذ كافة الخطوات الضرورية لاداء التزاماتنا ، فقد ثبت أن المرونة الضرورية التي كُلِّف المفوض السامي بابدائها للاستجابة للحالات غير المتوقعة هي أمر لا غنى عنه .

٥٠ - السيد الرئيس ، يمكن اضافة الكثير في الحديث عن موضوع الادارة ، ولكنني أعتقد أن الحوار المنتظم الذي جرى خلال السنة الماضية والمعلومات الموجودة لديكم تغطي طائفة المواضيع والمسائل ذات الصلة . وإنني لاتطلع الى اجراء مناقشة بناءة الى أقصى حد لهذه المسائل على مدى الأيام القليلة القادمة . واسمحوا لي أن أعرب عن مدى تقديري والموظفين العاملين معي للتوجيهات والافكار البصيرة التي وفرها لنا أعضاء اللجنة في هذا الوقت العصيب الذي يشهد تقشفا على امتداد الامم المتحدة وطلبات متزايدة تقدم الى منظمات مثل المفوضية لبذل المزيد من الجهد لخدمة القضايا الانسانية .

٥١ - وأود أن أؤكد بأننا لن ندخر جهدا في مواصلة اتباع السير في العمل على هذا النهج المتعدد الشُعب : الاستجابة للاحتياجات الحالية والاحتياجات غير المتوقعة للرعاية والاعالة ؛ وحماية اللاجئين والتماس الحلول لهم في الوقت نفسه ؛ واصلاح وزيادة فعالية المنظمة . ومع أن التوازن كثيرا ما يكون دقيقا بحيث يصعب تحقيقه ، فإنه لا سبيل للرجوع عنه .

٥٢ - السيد الرئيس ، لابد لي قبل أن أختتم كلمتي من أن أهنئكم لانتخابكم رئيسا للدورة التاسعة والثلاثين للجنة التنفيذية . انكم لا تحملون معكم الى هذا المنصب خبرة واسعة وحنكة دبلوماسية فحسب ، بل انكم تمثلون أيضا بلدا له سجل مرموق في استقبال اللاجئين ومساعدتهم . ولذلك فإن لتوجيهاتكم ومشورتكم قيمة خاصة . إن سلفكم سفير استراليا السيد روبرتسون قد خلّف تراثا رائعا في القيادة والدينامية . ولئن لم يكن في وسعي أن أستعرض هنا جميع انجازاته ، فلا بد لي من أن أشيد به اشادة خاصة لما بذله من جهود ساهم بها في بلوغ تحسن نوعي ملحوظ في الحوار بين المفوضية

واللجنة التنفيذية . إن عمله الدؤوب وتفانيه فيما يتعلق بمسألة المراقبين هما مثال آخر على ما يتمتع به من طاقة ومهارات . كما أود أن أعرب عن تقديرنا للموظفين العاملين مع السفير لما اضطلعوا به من عمل دؤوب في دعم الجهود التي بذلها الرئيس السابق نيابة عن المفوضية .

٥٣ - السيد الرئيس ، إننا كما قلت في البداية نواجه ظروفا فريدة : إننا نواجه فرصا لا يمكن تفويتها وتحديات لا يمكن اغفالها . وقد بينت اليوم العديد منها وسيجري بالتأكيد بحثها بمزيد من الاسهاب خلال هذه الدورة . وفي الوقت نفسه ، لا بد لنا من أن نعترف بأن السلم والأمل يتطلبان درجة كبيرة من الالتزام كما يتطلبان ، بصورة مؤقتة على الأقل ، تكاليف واضحة من حيث الموارد . إننا نعرف ونألم ، لتكاليف البديل . ولذلك فإن الخيار واضح : ولا يمكننا أن نتردد ولا يمكننا أن نسلم للمصالح الضيقة . ويجب علينا أن نكون مستعدين للبناء باتزان على ما سبق انجازه مؤخرا . وكثيرا ما وصف عقد الثمانينات بأنه عقد المحرومين والمعوزين . ومع ذلك فأمامنا ، مع اقتراب نهاية هذا العقد ، فرصة رائعة لتعويض السنوات الماضية المقلقة والمضطربة ، لكي يقال في يوم من الأيام أن الفترة التي تلت قد تميزت بانعكاس هائل في اتجاه مصير الملايين من هؤلاء الناس . فهذا أقل ما لهم في أعناقنا .

الحواشي

(أ) انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والاربعون ، الملحق رقم ٤٩ (A/41/49) .

المرفق الثاني

جدول الأعمال المؤقت للدورة الاربعين

في إطار البند ٩ من جدول الاعمال ، نظرت اللجنة التنفيذية في جدول الاعمال المؤقت التالي للدورة الاربعين للجنة واعتمدته :

١- افتتاح الدورة .

٢- انتخاب أعضاء المكتب .

٣- اقرار جدول الاعمال ومسائل تنظيمية أخرى .

٤- المناقشة العامة .

٥- الحماية الدولية .

٦- استعراض برامج المفوضية الممولة بصناديق التبرعات في ١٩٨٨ - ١٩٨٩ واقرار الميزانية المنقحة لعام ١٩٨٩ والبرامج والميزانية المقترحة لعام ١٩٩٠ .

٧- استعراض تطورات أنشطة المفوضية بصدد :

(أ) المساعدة ؛

(ب) الحلول الدائمة ؛

(ج) المعونة المقدمة للاجئين والتنمية .

٨- المسائل الادارية والمالية :

(أ) مركز المساهمات والاحتياجات المالية الشاملة لعامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ ؛

(ب) الادارة والتنظيم .

٩- النظر في جدول الاعمال المؤقت للدورة الحادية والاربعين للجنة التنفيذية .

١٠- أي مسائل أخرى .

١١- اعتماد مشروع تقرير الدورة الاربعين .

المرفق الثالث

مشاركة وفود المراقبين الحكوميين في اللجنتين الفرعيتين الجامعتين المعنيتين بالحماية الدولية وبالمسائل الادارية والمالية وكذلك في الدورات غير الرسمية للجنة التنفيذية خلال عام ١٩٨٩

في إطار البند ١٠ من جدول الاعمال ، نظرت اللجنة التنفيذية ووافقت على الطلبات المقدمة من وفود المراقبين الحكوميين التالية (كما ترد في A/AC.96/XXXIX/ CRP.14 و CRP.14/Add.1-3) للمشاركة في اللجنتين الفرعيتين الجامعتين المعنيتين بالحماية الدولية وبالمسائل الادارية والمالية وكذلك في الدورات غير الرسمية للجنة التنفيذية خلال عام ١٩٨٩ :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
اثيوبيا
الاردن
اسبانيا
افغانستان
اندونيسيا
أنغولا
ايرلندا
بابوا غينيا الجديدة
البرتغال
بلغاريا
بنغلاديش
بوروندي
بيرو
الجمهورية العربية السورية
جمهورية كوريا
جيبوتي
رواندا
رومانيا
زمبابوي
سري لانكا
السلفادور
السنغال
سوازيلند
سيراليون
غابون

غانا
غواتيمالا
الفلبين
فييت نام
قبرص
الكاميرون
كمبوتشيا الديمقراطية
كوبا
كوت ديفوار
كوستاريكا
ماليزيا
مصر
ملاوي
موزامبيق
نيوزيلندا
الهند
هندوراس
هنغاريا

- - - - -

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York 00600 26755—November 1988—460
GA/OR/43, Suppl. 12A